

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨٨٨

الأربعاء، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كيماني	(كينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	السيد ليباند
	أيرلندا	السيد كيلي
	تونس	السيد بن لاغة
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة برنس
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	فييت نام	السيد فام
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة فاري
	النرويج	السيدة هايمرباك
	النيجر	السيد أوغي
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

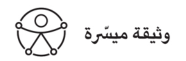
تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، و ٢١٩١ (٢٠١٤)، و ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، و ٢٣٣٢ (٢٠١٦)، و ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، و ٢٤٠١ (٢٠١٨)، و ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، و ٢٥٠٤ (٢٠٢٠)، و ٢٥٣٣ (٢٠٢٠) و ٢٥٨٥ (٢٠٢١) (S/2021/890)

وفقا للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠٢٠ الموجهة إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في مجلس الأمن (S/2020/372)، الذي اتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، تُستكمل هذه الوثيقة الرسمية لمجلس الأمن بوثيقة تجميعية للمرفقات (S/2021/886) تتضمن البيانات التي يقدمها المهتمون من غير أعضاء المجلس.

21-30814 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، و ٢١٩١ (٢٠١٤)، و ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، و ٢٣٣٢ (٢٠١٦)، و ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، و ٢٤٠١ (٢٠١٨)، و ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، و ٢٥٠٤ (٢٠٢٠)، و ٢٥٣٣ (٢٠٢٠) و ٢٥٨٥ (٢٠٢١) (S/2021/890)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية؛ والسيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيدة منيرفا الباروكي، منسقة الأمانة العامة للمؤتمر الوطني السوري.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/890، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، و ٢١٩١ (٢٠١٤)، و ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، و ٢٣٣٢ (٢٠١٦)، و ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، و ٢٤٠١ (٢٠١٨)، و ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، و ٢٥٠٤ (٢٠٢٠)، و ٢٥٣٣ (٢٠٢٠) و ٢٥٨٥ (٢٠٢١).

وأعطي الكلمة الآن للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (*تكلم بالإنكليزية*): في الأسبوع الماضي، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، عَقدتُ الجولة السادسة للهيئة المصغرة للجنة الدستورية في جنيف، بملكية وقيادة سوريتين وبتيسير من الأمم المتحدة. ووفقا للاتفاق الذي يسرته بين الرئيسين المشاركين، قدمت الوفود الثلاثة، أي الوفد الذي رشحته حكومة الجمهورية العربية السورية والوفد الذي رشحته هيئة التفاوض السورية ووفد الثلث الأوسط للمجتمع المدني، عناوين المبادئ الدستورية قبل المغادرة إلى جنيف.

وبرفقة نائبتي، السيدة خولة مطر، عقدت أول اجتماع للرئيسين المشاركين قبل انطلاق الجولة، وقد اجتمعا بذلك الشكل على النحو المطلوب طوال الأسبوع. وكانت تفاعلات الرئيسين المشاركين صريحة ومنفتحة وعملية. واتفقا، بتيسير من الأمم المتحدة، على كيفية اختيار العناوين وموعد مناقشتها خلال الأيام الأربعة الأولى. والتقيا برفقتي أيضا بوفد الثلث الأوسط للمجتمع المدني.

وبناء على ذلك، عُرضت مشاريع نصوص دستورية تحت أربعة عناوين قبل كل اجتماع ثم نُوقشت في اللجنة.

ففي يوم الإثنين، قدم الوفد المسمى من الحكومة مشروع نص دستوري بشأن سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ويوم الثلاثاء، قدم الوفد الذي رشحته هيئة التفاوض السورية مشروع نص دستوري بشأن الجيش والقوات المسلحة والأمن والاستخبارات. وقدم بعض أعضاء وفد الثلث الأوسط للمجتمع المدني، يوم الأربعاء، مشروع نص دستوري بشأن سيادة القانون. ويوم الخميس، قدم الوفد الذي رشحته الحكومة مشروع نص دستوري بشأن الإرهاب والتطرف.

وأود أن أشير إلى أن الرئيسين المشاركين اتفقا على ذلك التوزيع لهذه الجولة على أساس أن وفود أخرى ستأخذ دورها، في الجولتين المقبلتين، في تقديم مشروع نصوص دستورية تحت عنوانين خلال الأسبوع.

وكان كل مبدأ موضوع نقاش ليوم واحد. غير أن الرئيسين المشاركين لم يتمكنا من الاتفاق على آلية للمضي قدما في المناقشة

خلال اليوم الأخير من هذه الجولة، يوم الجمعة. وقدم الرئيس المشارك المرشح من هيئة التفاوض السورية مقترحات بشأن ذلك، ولكن الرئيس المشارك الآخر لم يتفق معه. ومع ذلك، اتفق الرئيسان المشاركان على أن الوفود التي لديها مواد أخرى تقدمها بشأن النصوص التي نُوقشت حتى الآن لها يمكنها القيام بذلك في الجلسة العامة يوم الجمعة.

وفي تلك الجلسة، ذكر الوفد المرشح من الحكومة أنه ليس لديه أي تنقيحات يقدمها لمشاريع نصوصه الدستورية وأنه لا يرى أي أرضية مشتركة. وقدم كل من الوفد المرشح من هيئة التفاوض السورية وبعض أعضاء وفد الثلث الأوسط نسخا منقحة من مشاريع النصوص الدستورية المقدمة من كل منهم، وذكروا أن هذه التنقيحات محاولة منهم لإيجاد أرضية مشتركة في ضوء المناقشات التي جرت في وقت سابق من الأسبوع. وقدم الوفد الذي رشحته هيئة التفاوض السورية تعليقات أيضا على النصوص التي قدمها الوفدان الآخران لنفس الغرض واقترح إدخال تعديلات عليها.

وقد اختُتمت الجلسة دون توصل اللجنة لأية نقاط توافقية أو اتفاق مؤقت.

وأود أن أذكر المجلس بأن ولاية اللجنة الدستورية، كما اتفق عليها الطرفان، هي إعداد وصياغة إصلاح دستوري للموافقة الشعبية عليه. ويجوز لها أيضا، وفقا لولايتها، أن تعدل الدستور الحالي أو أن تصوغ دستورا جديدا. ذلك ما يعنيه الإصلاح الدستوري في ذلك السياق.

وفي الأسبوع الماضي قدمت جميع الوفود، لأول مرة، مشاريع نصوص دستورية. ولكن، بغياب آلية متفق عليها لتنقيح مشاريع النصوص والبدء في تحديد القواسم المشتركة، لم يتمكن الأعضاء الـ ٤٥ في الهيئة المصغرة من الانتقال من تقديم ومناقشة مشاريع النصوص الدستورية الأولية إلى تطوير عملية صياغة نص مثمرة. وكذلك ناقش الرئيسان المشاركان، خلال الأسبوع، إمكانيات تحديد موعدين للدورتين السابعة والثامنة قبل نهاية العام، ولكن للأسف لم يكن من الممكن التوصل إلى اتفاق بشأن المواعيد والالتزام بالاجتماع مرتين قبل نهاية العام. تلك هي الأسباب التي جعلتني انظر إلى النتيجة، ولا سيما مناقشات اليوم الأخير، على أنها مخيبة للآمال.

ومن المهم أن تواصل اللجنة الدستورية عملها على وجه الاستعجال وبشكل هادف – بل وأن تعمل، كما تنص معاييرها المرجعية، بسرعة وباستمرار لتحقيق نتائج ومواصلة إحراز تقدم. وذلك ما اتفقنا عليه بين الطرفين. وسأواصل مشاوراتي النشطة مع الرئيسين المشاركين وأشرك الثلث الأوسط في التصدي للتحديات التي نشأت. إننا بحاجة إلى تفاهم مشترك بشأن آلية عمل لمساعدة اللجنة الدستورية على الاضطلاع بولايتها في الصياغة. ويتعين علينا أيضا تحديد مواعيد الدورات المقبلة. وما زلت مقتنعا بأن التقدم المحرز في اللجنة الدستورية يمكن أن يساعد، إذا ما أحرز بالطريقة الصحيحة، على بناء قدر من الثقة والاطمئنان. ولكنني أود أن أشدد على أن هذا يتطلب تصميما حقيقيا وإرادة سياسية لمحاولة إيجاد شكل من أشكال الأرضية المشتركة.

وكما يعلم المجلس، فإن اللجنة الدستورية تضم نحو ٣٠ في المائة من النساء بين أعضائها، ويتألف وفد المجتمع المدني بالفعل من حوالي ٥٠ في المائة من النساء. وما زلنا نؤكد على أهمية مشاركتهن مشاركة كاملة في عمل اللجنة.

وعلاوة على ذلك، وكجزء من التزامنا المستمر بضمان أن توفر جهود صنع السلام فرصة حقيقية للمرأة السورية للمشاركة بشكل هادف في جميع جوانب العملية السياسية، بالتوازي مع اللجنة الدستورية، عقدنا اجتماع المجلس الاستشاري للمرأة السورية بالقرب من جنيف. وقد جلبت المناقشات التي دارت بين تلك المجموعة المتنوعة من النساء من داخل سورية وخارجها رؤى حقيقية حول تأثير النزاع على السوريين من جميع الخلفيات، داخل سورية وفي الشتات على السواء. وقد أبدين شعورا بهدف مشترك وإلحاحا بشأن ضرورة أن تمضي العملية السياسية قدما. كما إنهن شددن على ضرورة وضع ترتيبات مؤسسية فعالة لضمان حماية المرأة ومشاركتها مشاركة كاملة في مستقبل سورية وقدمن لي ولنائبي أفكارا ونصائح قيمة. وسنواصل التشاور معهن عن كثب.

وكذلك أود أن أشدد على تركيز ثالث لدبلوماسيتنا في الأسبوع الماضي. فعلى هامش اللجنة الدستورية، أثرت مع ممثلي الدول

الضامنة الثلاث لعملية أستانا – الاتحاد الروسي وإيران وتركيا – ضرورة التعجيل بالجهود الجماعية بشأن الملف البالغ الأهمية للمحتجزين والمختطفين والمفقودين. ودعوت، كجزء من ذلك، إلى عقد اجتماعات أكثر تواترا للفريق العامل المعني بالإفراج عن المحتجزين/ المختطفين وتسليم الجثامين وكذلك تحديد الأشخاص المفقودين. وكما يعلم المجلس، لا يزال عشرات الآلاف محتجزين أو مختطفين أو مفقودين. وما زلت أشدد على هذه المسألة في جميع اتصالاتي.

لن أخوض اليوم في تفاصيل مجموعة من المسائل الأخرى. ولكنني أود أن أشدد على أننا، إذ نسهل هذا العمل الصعب، لا نغفل أبدا عن المعاناة العميقة للشعب السوري بجميع أبعادها.

وبينما تواصلت جهودنا في جنيف وبالقرب منها، استمر العنف على الأرض في سورية. ورأينا هجمات إرهابية وغارات جوية وقصفا عنيفا أدت جميعها إلى وقوع خسائر، بمن فيهم عشرات المدنيين. وقد أكدت بعض تلك الحوادث كذلك المخاطر المستمرة لتصعيد إقليمي. يجب أن يتوقف العنف. وما زلت أدعو إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وأشدد على وجوب احترام الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني بحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية. وكذلك أعيد تأكيد دعوتي إلى التعاون الدولي لمكافحة الجماعات الإرهابية بفعالية وبطريقة تلتزم التزاما صارما بالقانون الدولي الإنساني.

وسيطلع السيد غريفيث أعضاء المجلس بعد قليل على الحالة الإنسانية الخطيرة. ومن جانبي، أود أن أذكر هنا اليوم ببساطة أن أكثر من ١٢ مليون سوري ما زالوا مشردين، إما كلاجئين أو كنازحين داخليا، وأن مستويات الفقر قريبة من ٩٠ في المائة.

فالمسار الحالي للتطورات في سورية يبعث على القلق العميق. علينا أن نخرج من هذه الدوامة. وكجزء من ذلك، ما زلت أطلب من الدول الرئيسية أن تعمل معي في مناقشات استكشافية بشأن خطوات ملموسة ومشتركة ومتبادلة تحدد بواقعية ودقة ويمكن تنفيذها بالتوازي ويمكن التحقق منها. إننا بحاجة إلى دبلوماسية بناءة في سورية للمساعدة في إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة وتعزيز الاستقرار والمضي قدما في تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وسأشرع قريبا في مشاورات في عدد من العواصم، فضلا عن إشراك الأطراف السورية مباشرة، إذ أسعى إلى تيسير اللجنة الدستورية وتطوير عملية سياسية أوسع، خطوة إثر خطوة وخطوة بخطوة، لتعزيز تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (*تكلم بالإنكليزية*): كما يسمع مجلس الأمن كل شهر، وكما سمعنا للتو من السيد بيدرسن، فإن الأزمة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية لا تزال تتفاقم. وعلى ذلك يستمع إلي المجلس كل شهر، بوصفي منسقا للإغاثة في حالات الطوارئ، أقول نفس الشيء. ولكن من دون تغيير في المسار، سيظل الأمر كذلك كل شهر. وإذ أن دوري هو أن أشهد في المجلس على معاناة الشعب السوري، آمل أن تتحملوني، السيد الرئيس.

بعد مرور عشر سنوات على النزاع، لا تزال الحياة صعبة جدا بالنسبة لملايين السوريين، كما أخبرنا السيد بيدرسن لتوه. وتزداد الحياة صعوبة بالنسبة للكثيرين منهم. فلا يزال العنف يقتل ويصيب المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وقد تصاعدت الهجمات والحوادث الأمنية في جميع أنحاء سورية هذا الشهر. وفي الأسبوع الماضي فقط، أفادت التقارير أن هجوما وقع في أريحا بمحافظة إدلب أسفر عن مقتل ١١ مدنيا وإصابة أكثر من ٣٠ آخرين، بمن فيهم تلاميذ مدارس. كما لحقت أضرار بسوق يدعمها مشروع للأمم المتحدة.

ومرة أخرى، كما قال السيد بيدرسن، يجب على جميع أطراف النزاع احترام المدنيين والبنية التحتية المدنية – كما يقتضي القانون الدولي الإنساني – وبذل كل جهد ممكن لتجنيبهم تبعات النزاع.

والحياة اليومية في سورية تنتقل من صعب إلى أصعب. ويعيش أكثر من ٩٠ في المائة من السكان الآن تحت خط الفقر. ويضطر العديد من الناس إلى اتخاذ خيارات صعبة لموازنة تكاليف الحياة، وبالتالي يتعرضون لخطر الاستغلال بصورة أكبر. وذلك يعني أن

توسيع نطاق برامج الإنعاش المبكر يجب أن يكون محوريا في جهودنا الرامية إلى تلبية الاحتياجات بطريقة مستدامة. وقد أحرز تقدم. فإلى جانب آليات أخرى، زادت أموالنا المجمعة من الدعم المقدم لأنشطة التعافي المبكر. غير أن ثمة حاجة إلى أكثر من ذلك بكثير. ومن جانبي، سأواصل حث المانحين والوكالات والشركاء المنفذين على تمكين المجتمعات المحلية من الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وإعادة بناء حياة كريمة.

وبالإضافة إلى الفقر المتزايد وأزمة المياه وتدهور الأمن الغذائي، يواجه الناس في سورية أيضا تجدد انتشار مرض فيروس كورونا. فالحالات آخذة في الارتفاع ووحدات العناية المركزة تعمل بكامل طاقتها، ومعدلات التطعيم لا تزال أقل من ٢ في المائة. والآن، يوشك السوريون، المنهكون جراء سنوات النزاع والفقر والجائحة، على مواجهة شتاء قارس آخر.

ومع بدء انخفاض درجات الحرارة، فإن الأمطار والطقس البارد وظروف الشتاء ستزيد من المشقة التي يواجهها ملايين الناس. ويعيش ما يقرب من مليوني شخص في الشمال الغربي، على سبيل المثال، معظمهم من النساء والأطفال، في مخيمات، وغالبا في ملاجئ مكتظة وواهية أو في الوديان التي تفيض فيها المياه أو على سفوح التلال الصخرية، حيث يكونون عرضة لتقلب الأجواء. وهم يعيشون في سياق هذه الترتيبات المؤقتة منذ بعض الوقت. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة وشركاءها في المجال الإنساني يبذلون قصارى جهدهم لمساعدة أشد الفئات ضعفا، لا تزال هناك فجوات كبيرة في التمويل.

وتواصل الأمم المتحدة وشركاؤها بذل كل جهد ممكن، حسبما يقتضيه مجلس الأمن، لزيادة المساعدة. وقد كنت في حلب في آب/أغسطس الماضي عند وصول المعونة الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي عبر خطوط التماس إلى محافظة إدلب. وكانت تلك خطوة حيوية نحو توسيع نطاق الاستجابة الإنسانية، ولكن يجب علينا الآن أن نضمن توزيع تلك المعونة. وبينما أتكلم، ما زلنا بانتظار الموافقة الكاملة من الأطراف، وأحث على التحرك السريع بشأن الخطوات التالية التي يجب أن يتخذها أولئك الذين يعرقلون هذه الموافقة.

كما يجري التحضير لعملية أخرى لإيصال مساعدات مقدمة من برنامج الأغذية العالمي عبر خطوط التماس في تشرين الثاني/نوفمبر. وعلاوة على ذلك، وضعت الأمم المتحدة خطة لسلسلة من العمليات المنتظمة والتي يمكن التنبؤ بها والمشتركة بين الوكالات لإيصال المساعدة متعددة القطاعات عبر خطوط التماس لفترة الأشهر الستة المقبلة ولاستكمال المساعدة القادمة عبر الحدود. وقدمنا بالفعل طلبا لأول قافلة مشتركة بين الوكالات بموجب خطة الستة أشهر إلى الحكومة السورية. وسيكون دعم الخطة من الحكومتين السورية والتركية وكذلك الأطراف المعنية في شمال غرب سورية أمرا حاسما أيضا.

وإنني متفائل حاليا بأننا سنتمكن من زيادة توسيع نطاق إمكانية الوصول عبر خطوط التماس خلال الأشهر المقبلة. ويمكن لمجلس الأمن أن يتأكد من أننا سنقوم قطعا بدورنا. ولذلك، أحث جميع الأطراف المعنية على كفالة استمرار البعثات عبر خطوط التماس وعمليات توزيع المعونة المترتبة عليها دون تأخير. وإذا أُريد للعمليات عبر خطوط التماس أن تكون وسيلة مستدامة للوصول إلى مزيد من الناس، فإننا بحاجة إلى اتفاق على طريقة توزيع مناسبة تكون مقبولة لجميع الأطراف المعنية وعلى ضمانات أمنية من الأطراف في الميدان. وهذه مسألة معقدة، وتستغرق وقتا، ولكن كل جهودنا تقف وراءها.

وعندما يتعلق الأمر بإيصال المعونة المنقذة للحياة، ينبغي أن تُفتح جميع القنوات وأن تظل مفتوحة. ولذلك، وكما ذكرت سابقا، تظل المساعدات عبر الحدود الجزء المركزي من الاستجابة الإنسانية لضمان وصول المعونة بفعالية وشفافية إلى ملايين الأشخاص المحتاجين في شمال غرب سورية.

وقد أظهرت المناقشات البناءة مع السلطات السورية أن معدلات الموافقة السابقة على البعثات قُدمت بصورة مشوهة، بما في ذلك في تقرير سابق واحد على الأقل للأمين العام. وأعتذر عن ذلك وأؤكد لأعضاء المجلس أننا، من خلال تعاوننا مع الحكومة، سنبذل كل جهد ممكن لمنع حدوث ذلك في المستقبل.

ولذلك، وخلاصة القول، إن المجتمعات المحلية مصممة على استئناف حياتها، ولكنها لا تزال تواجه الكثير من الصعوبات. والمطلوب هو التالي: نحن بحاجة إلى ضخ عاجل للمعونة المنقذة للحياة، خاصة وأن السوريين يستعدون لفصل الشتاء؛ ونحن بحاجة إلى المزيد من المعونة من أجل الإنعاش مبكر وسبل العيش، حيث يريد السوريون أن يكونوا قادرين على إعالة أنفسهم بكرامة؛ ونحن بحاجة إلى توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، لأن السوريين، مثلنا جميعا، يريدون أن يرسلوا أطفالهم إلى المدارس وأن يحصلوا على الكهرباء والماء وأن يجدوا عيادة صحية موثوقة، وهذا أقل ما يمكننا مساعدتهم على تحقيقه. وبالطبع، وربما الأهم من ذلك، يحتاج السوريون إلى السلام وإلى دعم جهود المبعوث الخاص.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة الباروكي.

السيدة الباروكي: إن المؤتمر الوطني السوري مجموعة من السوريات والسوريين في الداخل والخارج من مختلف التيارات السياسية والمدنية المستقلة، وهو يعتبر قرارات الأمم المتحدة، وبشكل خاص بيان جنيف والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، خارطة الطريق الأساسية للخروج من الوضع المأساوي الذي تعيشه سورية. ولذا، يتركز نشاطنا سياسيا على تحقيق أكبر إجماع وطني حول هذه القرارات وسبل ترجمتها العملية، وإنسانيا على جملة المشكلات الإنسانية الناجمة عن هذه الحرب المركبة، مع ضرورة وضع أولويات لكل القضايا العاجلة.

على صعيد اللجنة الدستورية وعملها، نحن نعتقد بضرورة خروج آلية العمل من الجلسات المنغلقة إلى نقاشات وندوات علنية مدنية، تنقل ما يجري للعلن وتشكل قوة اقتراح لنقل النقاش من صراع داخلي بين المتفاوضين إلى حوار وطني لإعداد دستور عصري لسورية. ولهذا، نظمنا وننظم اجتماعات واسعة، فيزيائيا أو عن بعد، لإدخال فكرة الدولة الدستورية في الوعي الجماعي.

كذلك، طالبنا المبعوث الدولي بدعوة أكبر عدد من المختصين والسياسيين والحقوقيين إلى جنيف لتوسيع حلقة الفعل والتأثير، مع التركيز الدائم على أن هذا الملف الدستوري هو جزء من كل ويشمل إجراءات بناء الثقة والانتقال السياسي والملفات الإنسانية الصعبة التي يعاني منها السوريون في مختلف المناطق.

لقد ترافق اختزال العملية التفاوضية السياسية بالسلة الدستورية، مع إهمال شبه كامل لكل ما يتعلق بإجراءات بناء الثقة التي تتعرض لها الفقرات ١٢ و ١٣ و ١٤ من القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، فيما جعل ملفات إنسانية طارئة لا تَأخذ للأسف اهتماما يذكر في السنوات الأخيرة.

اليوم، يبلغ عدد النازحين السوريين ٦,٧ مليون مواطن، قسم منهم جرى تهجيره قسريا، وأكثر من مليون منهم يعيش في الخيام وأكثر من مليونين فيما يسمى أماكن الإيواء المؤقتة. وهم يعانون من انتهاكات صارخة لحقوق الإسكان والأرض والملكية. وفي حالات كثيرة، يتحول الضحية في مدينته الأصل إلى معتد في المناطق التي نزح إليها، خاصة من ينتمي لمجموعة مسلحة. إننا نحث على إدراج مسألة التهجير القسري والسكن والأرض والملكية في مفاوضات ومداولات المبعوث الدولي مع مختلف الأطراف السورية. الأمر الذي يخلق حالة تمزق في النسيج الاجتماعي السوري ومواجهات مأساوية، كما نشهد في مدينة عفرين وما يسمى مناطق خفض التصعيد.

تراجع عدد العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية في الميدان إلى أقل من الربع لأسباب أمنية في معظم الأحوال مع غياب البدائل المحلية في مختلف المناطق السورية. وليس بإمكان نقابات المحامين أو حتى منظمات حقوق الإنسان المحلية التدخل للدفاع عن الضحايا لأن أعضاءها، أيضا، محرومون من أي دعم وبدون أية حماية أمنية محلية أو دولية.

ويمكن أن ينضم العاملون فيها بسهولة، للقائمة الهائلة لمعتقلي الرأي في السجون في مختلف المناطق السورية.

إن المشكلات المعاشية اليومية للمواطن في سورية اليوم، هي من أسوأ ما تعرفه المنطقة، سواء كان ذلك في الدخل الشهري للعائلة أو توفر الأساسيات كالماء والكهرباء والغذاء والدواء. وقد ترعرع اقتصاد

الحرب في كل جوانب الحياة اليومية للناس كالسرطان، ومن المؤسف، أن يصبح "الارتزاق العسكري" في مختلف المناطق، الفرصة الوحيدة للعمل لآلاف الشبيبة العاطلة.

يقارب عدد اللاجئين السوريين اليوم ستة ملايين ونصف، ومن المؤسف القول إن ظروف العودة الآمنة غير متوفرة، لا في مناطق الحكومة السورية أو حكومات الأمر الواقع. إننا، عبر شبكة مدنية لبناء الجسور بين السوريين والسوريات في أوروبا نشارك في بناء شبكات حماية وتفاعل ومساعدة لأهلنا في الوطن. هناك مئات آلاف العائلات داخل سورية العاجزة، من دون دعم مادي من قريب لاجئ، على توفير شروط الاستمرار على قيد الحياة. وكلهم أمل، ليس فقط أن يكون اللاجئ في وضع آمن ومقبول، ولكن أن يكون قادرا على مساعدتهم ما أمكن، من جهة، وأن يكون الصوت الذي ينقل معاناتهم وآلامهم إلى العالم من جهة أخرى.

من المؤسف القول إن سياسة الجزاءات الاقتصادية تفتقر لما أسمته الأمم المتحدة يوما "الجزاءات الذكية". وثمة حالة فوبيا عند أهم الشركات الاقتصادية الغربية عندما يتعلق الأمر بالأراضي السورية. وقد واجهنا هذه المشكلة بشكل حاد مع انتشار جائحة كورونا، وواجه فريقنا الطبي صعوبات جمة في إيصال اللقاحات والاختبارات على امتداد الأراضي السورية. ويعمل الأطباء السوريون أحيانا ٢٠ ساعة في اليوم، لنقص الكوادر والمعدات. وحتى اليوم مثلا، لم توافق شبكات التواصل الاجتماعي على خط ساخن يسمح بالمعاينات المجانية عن بعد لعدد من الأطباء السوريين في المهجر لأهالينا في الداخل. والسبب المعلن، أن سورية تخضع لجزاءات لا تسمح بذلك.

إن الأضرار التي تلحقها هذه الجزاءات الحالية بالشعب السوري شديدة كما هو موضح، وتحقيقا لهذه الغاية، فمن بين الأولويات الإنسانية إعادة النظر في الجزاءات الأحادية الجانب المفروضة على سورية.

من المؤسف أن المؤسسات الدولية والمنظمات الحقوقية، لا تعطي الاهتمام اللازم لملف الاعتقال التعسفي والمفقودين. ويتذرع العديد منها بعدم جدوى التحرك. من جانبها، تتعامل السلطات السورية مع المعتقلين السوريين كرهائن وورقة من أوراق التفاوض. وليس الحال في سجون الميليشيات في مناطق سيطرتها بأفضل. هناك أيضا "تجارة المعتقلين" حيث يجري طلب مبالغ خيالية مقابل الإفراج عن سجين تُدفع لأجهزة الأمن أو الميليشيات، لا فرق في ذلك بين سجن صيدنايا وسجون هيئة تحرير الشام. وكم من الحالات تم إعدامها لعدم تمكن الأهل من دفع المبالغ المطلوبة.

لقد شاركنا نحن في دول الشتات بفعالية، بالتعاون مع رجال أعمال سوريين، في إعادة ترميم مدارس ومستشفيات ومساجد وكنائس في الجنوب. رغم كل القيود والمضايقات من الجانب الحكومي. ومن الضروري مناقشة استثناء عمليات البناء الحيوية للمدارس والمشافي من الجزاءات الاقتصادية على سورية، باعتبار تأجيل هذا الملف أو ربطه بإعادة البناء، يعني التضحية بجيل كامل من أطفالنا، تعليميا وصحيا. وليس سرا، أن كل محاولاتنا تصطدم دائما، برفض السلطات السورية لأي عمل لا يتم تحت إشرافها، وقد أصدرت عدة قرارات عقابية، بمصادرة الأملاك المنقولة وغير المنقولة، لكل من ساهم في هذا العمل الإنساني النبيل.

نحن نؤمن بدور الشتات السوري في دعم أحبائنا داخل سورية سياسياً ومالياً. لذا، فنحن حريصون على دعم جميع المبادرات الهادفة إلى إيجاد أرضية مشتركة بين السوريين والسوريات في الشتات وتوحيد أصواتهم من أجل لعب دور سياسي رئيسي تجاه الحل السياسي في سورية. لذلك نلفت انتباهكم إلى ضرورة تعزيز مثل هذه المبادرات وإتاحة الفرصة أمام اللاجئين واللاجئات للعب دور فعال في تحقيق السلام في البلد.

ختاما، ليست الصورة مشرقة أبدا، لكننا نرفض مصادرة حقنا في الأمل. لكن نتمنى من مجلس الأمن والأمم المتحدة أن يضع القضية السورية في المكان الذي يتناسب مع حجم المأساة التي يعيشها السوريون في الداخل والخارج، ومن المنظمات الإقليمية والدولية أن تضع ما تعلن عنه من مخصصات لسورية في المكان الصحيح والمجدي.

إن أي تهميش للقضية السورية اليوم، سيترك أثره البالغ، ليس فقط على السوريين، وإنما على الأمن الإقليمي والدولي بشكل عام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة الباروكي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث، والشكر الخاص موصول للسيدة الباروكي على إسهامهم في جلستنا اليوم.

تقدر الولايات المتحدة تقديرا عميقا الجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن وجهود فريقه لعقد الدورة السادسة للجنة الدستورية. لكننا نشاطره أيضا شعوره بالإحباط وتقييمه بأن النتائج كانت مخيبة للآمال. وانتهت هذه الجولة الأخيرة، التي بدأت بمثل هذا الوعد، بفرصة أخرى ضائعة من النظام لإظهار التزامه الصادق بعمل اللجنة. وسنواصل حث جميع الأطراف على المشاركة بحسن نية في عملية اللجنة الدستورية وتغيير سلوك الأطراف عير البناء حتى تتمكن اللجنة من فتح أبواب النقاش أمام جوانب أخرى من العملية السياسية.

إن الزيادة الأخيرة في العنف في جميع أنحاء سورية، بما في ذلك الهجمات التي وقعت في دمشق وفي أريحا في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، والتي سمعنا ذكرها، لم تؤكد إلا على ضرورة وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد. ويظل ذلك عنصرا أساسيا في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونحث المبعوث الخاص على مواصلة الضغط من أجل إحراز تقدم بشأن جميع جوانب القرار. ونرحب كثيرا بالاهتمام والتركيز اللذين أولاهما لتحقيق الإفراج عن عشرات الآلاف من السوريين الذين يقال إنهم ما زالوا محتجزين تعسفا داخل سورية.

ويظل القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) هو السبيل الوحيد المتفق عليه دوليا للتوصل إلى حل سلمي للنزاع. وكما قال وزير الخارجية بلينكن في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، فإن حكومة الولايات المتحدة لن تطبع العلاقات مع نظام الأسد ولن تدعم الجهود المبذولة لتحقيق ذلك إلى أن ترى تقدما لا رجعة فيه نحو حل سياسي.

أود أن أتناول مسألة الجزاءات. لقد استهدفت الجزاءات الأمريكية نظام الأسد والمسؤولين عن اندلاع هذا النزاع. والولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع الأطراف لضمان ألا تعرقل الجزاءات الجهود الإنسانية وجهود الإنعاش المبكر.

وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر أعلنت وزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين أن الولايات المتحدة ستواصل البحث عن سبل لتكييف الجزاءات على نحو يساعد على التخفيف من الأضرار الاقتصادية والإنسانية والسياسية الجانبية على السكان غير المستهدفين في الخارج، بمن فيهم السكان المدنيون في سوريا.

ويساورنا القلق إزاء الموجة الأخيرة من مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في سوريا حيث ينتشر المرض بسرعة في الشمال الشرقي والشمال الغربي من البلد، فضلا عن الأراضي التي يسيطر عليها النظام. ومما يفاقم هذه المشكلة أن تغطية سوريا باللقاحات متدنية جدا على نطاق العالم كما سمعنا، حيث تقل نسبة التطعيم الكامل لجميع السوريين عن ٢ في المائة.

واتخذت الولايات المتحدة خطوات للمساعدة في التخفيف من حدة انتشار الجائحة مؤخرا. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، أعلنت مديرة وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، سامانثا باور أن الولايات المتحدة ستقدم أكثر من ١٠٨ مليون دولار في شكل مساعدات صحية لسوريا.

كما تؤكد الحالة الناجمة عن كوفيد-١٩ الأهمية الحيوية للآلية الإنسانية العابرة للحدود التي يمكن من خلالها إيصال لقاحات كوفيد-١٩ وغيرها من الإمدادات المنقذة للحياة بما في ذلك الأكسجين المعبأ في القوارير إلى سكان إدلب. وكما أطلعنا وكيل الأمين العام غريفيث، فإن الاحتياجات في سوريا متزايدة، الأمر الذي يحتم علينا اغتنام كل فرصة متاحة لمساعدة المتأثرين. ونعرب عن تأييدنا لجميع طرائق إيصال المساعدة وندعو المجلس إلى تحديد سبل لتوسيع نطاق إيصال المساعدة إلى جميع أنحاء البلد.

ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنكرر تقدير الولايات المتحدة العميق لجميع الدول التي تستضيف اللاجئين السوريين، وخاصة مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا. وفي حين يأمل الكثير من اللاجئين السوريين في العودة إلى بلدهم، لا ينبغي لأحد أن يجبرهم على المخاطرة بحياتهم أو حياة في ذلك.

وهذا أمر أصبح على المحك، إذ أننا نشعر بانزعاج بالغ من التقارير الواردة من منظمتي العفو الدولية وهيومان رايتس ووتش التي توثق الانتهاكات المروعة ضد الأفراد العائدين إلى سوريا، بما في ذلك عمليات القتل والتعذيب والعنف الجنسي والاختفاء القسري التي نفذها نظام الأسد والميليشيات التابعة له. وتتفق تلك التقارير تماما مع المعلومات التي تلقاها المجلس خلال السنوات الماضية. لذلك ليس من المستغرب أن تكون عمليات العودة الطوعية للاجئين إلى سوريا في أدنى مستوياتها منذ عام ٢٠١٦ على الأقل وفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

ووفقا للدراسات الاستقصائية التي أجريت، يواصل اللاجئون التأكيد على أن الظروف في سوريا ليست مناسبة للعودة الآمنة والكريمة، وأن سياسات النظام السوري المتمثلة في الاحتجاز التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري والتجنيد الإجباري والاستيلاء على الممتلكات الخاصة وتدميرها، علاوة على تواطؤ الميليشيات مع ذلك، تشكل جميعها عقبات رئيسية أمام العودة.

وتحث الولايات المتحدة جميع الدول الأعضاء على مواصلة حماية اللاجئين السوريين. ونرى أن جميع الجهود الرامية إلى الضغط على عودتهم في هذه المرحلة سابقة لأوانها. ونتعهد بمواصلة دعمنا لتلك الدول الأعضاء في تلبية احتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نحن ممتنون لغير بيدرسن ومارتن غريفيث على إحاطتيهما، واستمعنا باهتمام إلى السيدة الباروكي. ونعرب عن تقديرنا ودعمنا الكبيرين لجهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص على المسار السياسي. ونرحب أيضا بالاجتماع الأول للهيئة المصغرة التابعة للجنة الدستورية المزمع عقده في جنيف. ولم يكن عملها سهلا.

والأهم من ذلك استئناف عملية سياسية فعالة وفقا لأحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وقرارات مؤتمر الحوار الوطني السوري الذي عقد في سوتشي. ومن المهم جدا أن يتمكن الجانبان أخيرا من الاجتماع بعد توقف دام تسعة أشهر، فضلا عن مواصلة الحوار المباشر والبناء بينهما. وأود أن أشير إلى مساهمة الدول الضامنة لعملية أستانا في ضمان تلك الجهود.

وللأسف وقع هجوم إرهابي في دمشق في ذروة دورة هذه اللجنة، أودى بحياة ١٤ شخصا. ونعتقد أن منفذي ذلك الفعل الذين لا يرغبون في أن تنجز اللجنة عملها بنجاح، يحاولون إفشالها.

وفي المرحلة المقبلة، من المهم جدا ضمان استمرار قيادة وتنفيذ عمل اللجنة الدستورية بواسطة الشعب السوري نفسه، دون أي تدخل خارجي أو فرض أي جداول زمنية مصطنعة.

لا بديل عن العمل المحايد مع الأطراف السورية لمساعدتها على إيجاد حلول مقبولة بصورة متبادلة. ولكن يجب علينا أن نتحلى بالصبر والواقعية دون أن تكون لدينا توقعات مفرطة للتوصل إلى نتائج فورية، لا سيما في التعامل مع مسألة أساسية بالنسبة لأي دولة عندما يتعلق الأمر بالدستور. ونحن مقتنعون بأنه لا ينبغي أن يكون الحوار بين السوريين رهينة للطرائق التقنية.

ومن جانبنا، نعتزم مواصلة العمل الدؤوب مع جميع الأطراف المعنية بغية إحراز تقدم على المسار الدستوري. بيد أن الكثير سيعتمد على المهارات الدبلوماسية للسيد بيدرسن. ويجب أن يكون المبعوث الخاص للأمم المتحدة على اتصال دائم مع الشعب السوري في محاولة لحل مسألة انعدام الثقة المتبادل وإيجاد حلول وتسويات مقبولة للطرفين. ونأمل أن يتسنى لنا الاعتماد على جهود أكثر فعالية من جانبه في العمل مع جميع الأطراف السورية.

وبالرغم من الاستقرار العام للوضع العسكري والسياسي في سوريا، لا يزال خطر تصعيد التوترات قائما، لا سيما في الأراضي غير الخاضعة لسيطرة الحكومة، في إدلب ومنطقة الفرات والتنف.

ونشير مع الشعور بالقلق إلى التقارير المتعلقة باستمرار القصف الجوي الإسرائيلي غير القانوني على سوريا. وفي شمال شرق البلد يتمتع أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بحرية التجول مستغلين غياب السلطات الشرعية بينما نشهد اشتباكات مسلحة ضارية هناك.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مرة أخرى على أهمية المساعدة في الحوار بين السوريين من أجل استعادة وحدة سوريا وسلامتها الإقليمية، فضلا عن سيادتها واستقلالها.

وأود الآن أن أنتقل إلى محتويات تقرير الأمين العام عن الحالة الإنسانية في سوريا للفترة من آب/أغسطس إلى أيلول/سبتمبر (S/2021/890). ونلاحظ وجود اختلاف كبير مقارنة بالتقارير السابقة بشأن الإحصاءات المتعلقة بالتراخيص الصادرة للعمليات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة. وزاد عدد الحركات البرنامجية المنتظمة التي لها موافقات برنامجية أو عامة بنسبة ٧ في المائة. وحتى وقت نشر التقرير، كانت دمشق قد وافقت بالفعل على ٨٣ في المائة من الموافقات المطلوبة للبعثات وعددها ٢١٨ والتي تتطلب موافقة وزارة الخارجية ولا تزال نسبة ١٧ في المائة منها قيد النظر، دون أن يعني هذا رفضا. ويبدو أن جميع الطلبات التي قدمتها الأمم المتحدة قد تمت الموافقة عليها تقريبا.

والواضح أن الوصول إلى نسبة ٩٧ في المائة من المحتاجين في سوريا ليس مشكلة بصفة عامة. إن العقبات الكبيرة الوحيدة أمام حركة العاملين في المجال الإنساني هي الألغام والذخائر غير المنفجرة، ولكن ذلك لم يمنع الأمم المتحدة من تعزيز وجودها في الميدان في شمال شرق البلد، حيث يجري بالفعل إرسال قوافل إنسانية تابعة لمنظمة الصحة العالمية وفي محافظة دير الزور.

وبالطبع، ليست هناك حاجة للتعليق هنا. ومن الواضح أن دمشق تمتثل امتثالا كاملا لالتزاماتها وأنها مستعدة لمواصلة التعاون مع الأمم المتحدة. ونأمل أن يحيط جميع الزملاء في المجلس علما بهذه الحقيقة.

عليه، يبدو الوضع فيما يتعلق بإيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى إدلب أقل إيجابية بكثير. وعلينا أن نلاحظ أنه كانت هناك توقعات مبالغ فيها من قافلة آب/أغسطس التابعة لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة والتي لم تكن سوى لمرة واحدة، كما كنا نخشى. ولم تتحقق إنجازات أخرى على مدى الشهرين التاليين. ولا تزال الأغذية مخزنة في سرمدا.

وتتطلب طرائق العملية الإنسانية التابعة لليونيسف، والمذكورة في تقرير الأمين العام، مزيدا من التوضيح. فبموجب أي معايير تعتبر تلك العملية إيصالا عبر خطوط النزاع؟ وكما نفهم، لم يتم عبور أي خطوط ولم يتم إيصال أي مساعدات عبر الخطوط. ونود أيضا أن نطلب مارتن غريفيث تقديم توضيح للخطوات المتخذة لزيادة الجهود في مشاريع إعادة الإعمار المبكر. والأرقام المذكورة في آخر تقرير للأمين العام (S/2021/890) مشجعة، ولكن التقدم الحقيقي كان ضئيلا. وليس من الواضح لنا لماذا تندرج الجهود الرامية إلى خلق فرص العمل في نفس الفئة. كيف يمكن للمهمة التي لا شك في أهميتها المتمثلة في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للناس، أن تؤثر بشكل ملموس على الظروف المعيشية في بلد بنيته التحتية مدمرة؟ لأكون صريحا، نحن لا نرى سوى صلة غير مباشرة تماما.

في أعقاب زيارته الأخيرة لسورية، ذكر المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي بوضوح الحاجة إلى تهيئة الظروف الملائمة للاجئين السوريين العائدين.

وفي سياق الأزمة الاقتصادية العالمية، يقر جيران سورية في المنطقة صراحة بالحد الأقصى لقدرتهم على الاستمرار في استضافة اللاجئين السوريين، الذين لم يعد عدد متزايد منهم يرغب في تحمل الحياة في الخيام، دون الحصول على الأدوية والتعليم، ويسعون للعودة إلى ديارهم بحثا عن الاستقرار. كل شهر، هناك المئات من هؤلاء السوريين – معظمهم من النساء والأطفال. وأنشأت الحكومة السورية مراكز استقبال واستضافة في ٤١٣ موقعا لـ ١,٥ مليون شخص لتزويدهم بالمساعدة اللازمة. ويجري تنفيذ برامج حكومية في محافظات

حلب ودمشق وحماة لاستعادة المناطق المحررة من المسلحين. وتستحق تلك الجهود التي تبذلها الحكومة السورية، التي تعاني الضغوط جراء القبضة اللاأخلاقية الناجمة عن الجزاءات الغربية، الدعم.

غير أن الزملاء الغربيين، مع العزم الذي يمكن استخدامه بشكل أفضل في أماكن أخرى، يبذلون قصارى جهدهم لتشويه الواقع، وتسييس هذه القضية الإنسانية البحتة، وتخويف العائدين المحتملين ونشر الأخبار الزائفة في سياق هذا. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك البيان الذي أدلى به زميلي الأمريكي اليوم. وكلما أسرع زملاؤنا في التحول إلى نهج بناء طبيعي، كلما كان ذلك أفضل للسوريين العاديين وجيرانهم في المنطقة.

وفي الوقت نفسه، نقرأ تقارير من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن زيادة الفقر المدقع في إدلب التي يسيطر عليها الإرهابيون، حتى بين السكان العاملين. وليس من المستغرب أن تبدأ احتجاجات الشوارع في الجيب بين العدد المتزايد بسرعة من المدنيين الجائعين، الذين لا يزالون رهائن فعليا لدى بقايا المتمردين المتشددين. ومن الأمثلة الحديثة على سلوك قطاع الطرق في إدلب الشبيه تماما بالاسترقاق رفض إطلاق سراح مجموعة من ٥٠ مراهقا أعربوا عن رغبتهم في الالتحاق بجامعات في حلب ودمشق. ونأمل أن يقوم الزملاء في مجلس الأمن الذين يناضلون من أجل حقوق الطفل والتعليم بتوضيح موقفهم بشأن هذه المسألة.

وعلى الرغم من كل ذلك، يجب أن نلاحظ استقرار درعا. وعاد أكثر من ٧٠ في المائة من المشردين داخليا إلى ديارهم، وأعيد فتح المدارس، واستأنف عمال الإغاثة الإنسانية عملياتهم المنتظمة. وفي ظل هذه الخلفية، من المقلق بالطبع أن نرى ما يحدث في مخيمي الهول والركبان. ندعو زملائنا إلى ممارسة الضغط على عملائهم. كما نشعر بالقلق إزاء الوضع في شمال سورية فيما يتعلق بالانتهاكات العديدة للقانون الدولي الإنساني وحقوق النازحين داخليا في منطقتي رأس العين وتل أبيض.

وفي الختام، أود أن أحث الجميع على أن يتذكروا أنه سيتعين علينا قريبا جدا أن نقرر مستقبل عمليات التسليم عبر الحدود. وسيتعين علينا أن نقرر ما إذا كنا سنجدد الآلية العابرة للحدود بطريقة محايدة، استنادا إلى الوقائع والإنجازات، تمشيا مع أحكام القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١). لا تزال هناك أسئلة خطيرة بشأن تنفيذها، والوقت ينفد. وما يسمى بـ "النجاحات" التي هي مجرد خدعة لن تؤخذ في الاعتبار في ذلك القرار. وآمل أن يفهم زملاؤنا والأمانة العامة ذلك.

السيد كيلي (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان اليوم بالنيابة عن المشاركين في الصياغة بشأن الملف الإنساني السوري – النرويج وأيرلندا.

أود أن أشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطته. لقد عرض علينا بعبارات قاسية مدى ضخامة الاحتياجات الإنسانية التي تواجه الشعب السوري – وهو واقع قاتم، كما عبرت عنه اليوم السيدة منيرفا الباروكي، ببلاغة، ونشكرها أيضا على إحاطتها.

لا بد لي من أن أبدأ بشجب الزيادة الأخيرة في الأعمال العدائية في سورية، ولا سيما في الشمال الغربي، والتي أسفرت عن مقتل أكثر من ١٠٠ مدني منذ حزيران/يونيه. إن هذا التجاهل الصارخ لحياة السوريين أمر غير مقبول بصراحة. ونحث جميع أطراف النزاع على الاحترام الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وتنفيذها، بما في ذلك كفالة حماية المدنيين. كما ندعو جميع الدول التي لها تأثير مباشر على أطراف النزاع إلى اتخاذ أي خطوات استباقية ممكنة قد تؤدي إلى زيادة حماية السكان المدنيين في سورية.

يواجه السوريون شتاء مريرا آخر. ومع انخفاض مستويات القدرة على الصمود إلى مستويات قياسية بعد ١٠ سنوات من النزاع، أصبح السوريون الآن أسوأ حالا من أي وقت منذ بدء النزاع. وفي الشمال الغربي، يجد العديد من المشردين البالغ عددهم ٢,٨ مليون شخص أنفسهم يعيشون في خيام واهية مكتظة، في وديان تغمرها الفيضانات أو على سفوح تلال صخرية معرضة لطقس قاس. شهدت فصول الشتاء الأخيرة في سورية العديد من القتلى والجرحى مع اندلاع الحرائق في مخيمات مزدحمة، وعاثت العواصف فسادا وجرفت الفيضانات آلاف الخيام ودمرت المنازل المؤقتة.

ويتزامن بدء ظروف الشتاء القاسية هذه مع ارتفاع أسعار الوقود وندرة الغذاء. ومن المفجع أن الأرواح ستفقد مرة أخرى هذا الشتاء، ونحن ندرك الأثر غير المتناسب لتلك الظروف القاسية والنزاع والعنف المستمرين على النساء والأطفال على حد سواء. وتؤكد الهشاشة الشديدة للحالة ضرورة ضمان وصول المساعدة إلى أشد الناس احتياجا من خلال استمرار توفير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية وتوفير التمويل الكافي للاستجابة لفصل الشتاء. وعلاوة على ذلك، يجب ألا يغيب عن بالنا الحاجة إلى استجابة إنسانية أوسع نطاقا – بما في ذلك المياه والصرف الصحي والصحة والتعليم والمأوى ومشاريع التعافي المبكر – موجهة نحو تلبية الاحتياجات الفورية للسوريين.

ستثير ظروف الشتاء القاسية صعوبات تشغيلية جديدة لمشهد وصول المساعدات الإنسانية المعقد في سورية. ونلاحظ الزيادة هذا العام في إمكانية الوصول عبر خطوط التماس إلى الشمال الشرقي. ونرحب بأنباء احتمال تحرك قافلة مشتركة بين الوكالات عبر خطوط التماس إلى الشمال الغربي، وهو ما سيضيف إلى أول مهمة عبر خطوط التماس لبرنامج الأغذية العالمي، التي تمت في آب/أغسطس. ونرحب أيضا بالجهود المتواصلة المبذولة في العملية الكبيرة عبر الحدود عند معبر باب الهوى. وبفضل القرار المبدئي للمجلس في تموز/يوليه، تواصل تلك العملية عبر الحدود توفير شريان الحياة لـ ٣,٤ ملايين شخص محتاج، يواجهون الآن شتاء آخر في ظل اشتداد الأعمال العدائية، وتفاقم الأزمة الاقتصادية، وانتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد -١٩) على نحو غير مسبوق، وأزمة تمويل حادة.

إننا نشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في مخيم الهول، كما أفاد الأمين العام هذا الشهر. الواقع اليومي لأولئك الضعفاء هو نضال مستمر للحصول على الغذاء والرعاية الطبية والمياه النظيفة والحماية وغيرها من الخدمات الأساسية، ناهيك عن تعرضهم لانتشار كوفيد – ١٩. ومن الأهمية بمكان أن يتم توفير الأمن في المخيم بطريقة لا تعرض السكان للخطر ولا تقيد وصول المساعدات الإنسانية.

شهد الشهران الماضيان زيادة حادة في عدد الإصابات بفيروس كوفيد – ١٩ في سورية. ففي الشمال الغربي، على سبيل المثال، وصف المرض بأنه تفش خارج نطاق السيطرة، حيث أفادت التقارير بأن معدل الإيجابية قد تضاعف في الشهر الماضي، مما أدى إلى انتشار المرض والوفاة على نطاق واسع. وقد فرض ذلك ضغطا هائلا على نظام صحي هش بالفعل، كما زاد من الحاجة الملحة إلى حماية إمكانية الحصول على المياه والصرف الصحي. ويجب على جميع الأطراف تيسير وصول المساعدات الإنسانية والتقيد بوقف إطلاق النار لتمكين الأفرقة الطبية الإنسانية من الاضطلاع بمهامها الحيوية، بما في ذلك توفير تطعيمات كوفيد – ١٩ بأمان لمن هم في أمس الحاجة إليها.

وفي الختام، أود أن أؤكد التزامنا بدعم الشعب السوري في مواجهة هذه الأزمة الإنسانية الخطيرة. وما زال نهجنا، بصفتنا المشاركين في الصياغة، هو الاستنارة بكلمات الأمين العام، الذي يخبرنا بأن المجتمعات المحلية مصممة على استئناف حياتها، ولكنها في أمس الحاجة إلى إنهاء النزاع، والمعونة المنقذة للحياة، ودعم التعافي المبكر، واحترام حقوق الإنسان الأساسية من أجل القيام بذلك. ومن المؤكد أن جهودنا الجماعية في المجلس يجب أن تكرس لضمان أن يعيش السوريون الذين عانوا من هذا النزاع الرهيب بكرامة وأمل في مستقبل أفضل.

وأود أن أدلي الآن ببعض الملاحظات بشأن الحالة السياسية بصفتي الوطنية.

أشكر السيد بيدرسن جزيل الشكر على جهوده لإعطاء زخم جديد للجنة الدستورية. ونشاطره خيبة أمله لعدم إحراز تقدم. وكما قالت لنا ربى محيسن ببلاغة، وهي مقدمة الإحاطة عن المجتمع المدني في الشهر الماضي (انظر S/PV.8866)، لكي تنجح أي تسوية سياسية يجب أن تركز على بناء القدرة المحلية على الصمود ودعم السوريين، وخاصة صوت المرأة السورية وقوّتها. إن مشاركة المرأة المجدية في العملية السياسية أمر حاسم لتحقيق السلام المستدام بعد سنوات عجاف عديدة من النزاع.

وكما ينص القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، يشكل الدستور الجديد لبنة أساسية في بناء حل سياسي ومصالحة وطنية، وهو ما يحتاج إليه

الشعب السوري ويستحقه. لقد آن الأوان منذ زمن طويل للمشاركة المجدية وتحقيق تقدم ملموس في تلك المهمة الحيوية. ومن المفجع أن رؤية مستقبل سلمي لا تزال بعيدة المنال، ولا يزال الشعب السوري يعاني من هول أحداث مثل الهجمات المميتة التي وقعت الأسبوع الماضي في دمشق وإدلب، والتي كان من بين ضحاياها ثلاثة صبيان وفتاة قتلوا وهم في طريقهم إلى المدرسة. تدين أيرلندا تلك الهجمات التي تؤكد أهمية وقف إطلاق النار في جميع أنحاء سورية.

وقد عقدت مناسبة في وقت سابق من هذا الشهر على هامش الجمعية العامة بشأن محنة المختفين في سورية. وتحدّث أفراد الأسر عن الظروف الرهيبة التي فُقد فيها أحباؤهم. وتقدر الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن ما لا يقل عن ١٤٩ ٠٠٠ شخص ما زالوا محتجزين أو مفقودين. وهذه حالة مروعة بالنسبة لأولئك الأفراد وأسرهم الذين تركوا في طي النسيان وهم ينتظرون أنباء عن أحبائهم. وندعو السلطات السورية والأطراف الأخرى إلى إطلاق سراح المحتجزين والمختطفين، ونشكر السيد بيدرسن على عمله بشأن تلك المسألة الهامة.

لقد استمعنا باهتمام إلى أفكار السيد بيدرسن حول النهج التدريجية من قبل الأطراف السورية والجهات الفاعلة الدولية. وتتطلع أيرلندا إلى سماع المزيد عما يدور في ذهنه، وهي على استعداد لأن تساعد بأي طريقة ممكنة. وكما هو الحال دائماً، فإنه يحظى بدعمنا الكامل في العمل الحيوي المتمثل في السعي إلى حل سياسي للنزاع السوري بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتيهما. وأثني على جهودهما لدفع العملية السياسية في سورية إلى الأمام وتخفيف محنة الشعب السوري. كما استمعت باهتمام إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة الباروكي.

ورحبت الصين بعقد الجولة السادسة للهيئة المصغرة للجنة الدستورية وفقاً للجدول الزمني ولاحظت أنها لم تحقق النتائج المأمولة.

ففي حين أن سورية لا تزال تعاني من الاحتلال الأجنبي والعقوبات الأحادية الجانب والإرهاب؛ وفي حين أن هناك نقصاً خطيراً في الثقة السياسية المتبادلة بين جميع الأطراف في سورية؛ وفي حين أن مستقبل البلد ومصيره ليسا بالكامل في أيدي الشعب السوري، فليس من المستغرب أن تواجه اللجنة الدستورية صعوبات وتأخيرات في عملها. وعقب جولة اللجنة، قال المبعوث الخاص للصحافة إن جميع الأطراف في سورية بحاجة إلى التوصل إلى تفاهم حول كيفية المضي قدماً في صياغة الدستور.

وندعو جميع الأطراف إلى البقاء على اتصال بناء بالمبعوث الخاص في ذلك الصدد. وينبغي لجميع الأطراف في سورية ومن لهم تأثير عليها أن يتخذوا تدابير عملية لتنفيذ عملية يقودها السوريون ويملكون زمامها بشكل فعال وتقوم على أساس مجالات هنالك توافق في الآراء عليها مثل مكافحة الإرهاب، وأن يتعاونوا بنشاط، وأن يبنوا تدريجياً الثقة المتبادلة لتهيئة الظروف اللازمة للعملية السياسية، وأن يدعموا بشكل جوهري عمل المبعوث الخاص ويعززوا بشكل مشترك تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

شهد الأسبوع الماضي هجوماً إرهابياً في دمشق أسفر عن سقوط ضحايا. وتدين الصين بشدة هذا الهجوم وتتقدم بالتعزية لأسر الضحايا وتعرب عن تعاطفها مع المصابين. تعارض الصين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وتدعم جهود الحكومة السورية في مكافحة الإرهاب. إن الإرهاب آفة للبشرية. وينبغي لمجلس الأمن أن يبعث برسالة متسقة وواضحة إلى القوى الإرهابية في سورية وأن يرفض ازدواجية المعايير.

إن الحالة الإنسانية في سورية التي وصفها وكيل الأمين العام غريفيث تثير قلقاً عميقاً. لقد أثرت الأزمة الاقتصادية على المجتمع السوري من جميع الجوانب. وارتفعت أسعار الأغذية والنفط ارتفاعاً حاداً، في حين استمر دخل الناس في الانخفاض بشكل حاد. ولا يزال مرض فيروس كورونا يمثل مشكلة خطيرة، في حين أن اللقاحات قليلة. وقد انخفضت مستويات المياه في نهر الفرات، في حين تعطلت العمليات في محطة علوك للمياه بشكل متكرر، مما جعل من الصعب الحفاظ على إمدادات المياه والطاقة والري الزراعي.

ومنذ أن غزت تركيا بشكل غير قانوني شمال شرق سورية، قطعت مراراً وتكراراً إمدادات المياه عن محطة علوك للمياه، مما أثر على مئات الآلاف من المدنيين وأثار صعوبات هائلة لأعمال الإغاثة الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة في المنطقة. وتحثّ الصين تركيا على الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وعلى حماية المدنيين، والحفاظ على عمليات البنية التحتية، وضمان وصول المساعدات الإنسانية من الأمم المتحدة.

ستزداد الاحتياجات الإنسانية لسورية مع اقتراب فصل الشتاء. ويجب على المجتمع الدولي إيلاء اهتمام متساو للمساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار الاقتصادي، واستخدام نهج متعدد الجوانب لمساعدة الشعب السوري على مواجهة التحديات المتعددة. وتقدر الصين عمليات الإغاثة الإنسانية الواسعة النطاق التي يقوم بها برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية واليونيسف ووكالات أخرى في جميع أنحاء سورية. وفي ٣١ آب/أغسطس، قدم برنامج الأغذية العالمي للمرة الأولى مساعدات إنسانية عبر خطوط التماس من حلب إلى إدلب. وكان ذلك إنجازاً كبيراً.

ونأمل أن تعمل جميع الأطراف المعنية معاً لوضع خطة للعمليات المشتركة بين الوكالات عبر خطوط التماس في الشمال الغربي. وترحب الصين بقيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالات أخرى بتنفيذ مشاريع الإنعاش المبكر وسبل العيش في سورية، وإصلاح البنى التحتية ورفع الأنقاض وتوفير التدريب وفرص العمل للشعب السوري.

وقد تعاونت سورية مؤخراً مع مصر والأردن ولبنان فيما يتعلق بالغاز الطبيعي. ونشجع بلدان المنطقة على زيادة التفاعل والمساعدة المتبادلة لتحسين الحالة الاقتصادية والإنسانية الإقليمية بصورة مشتركة. ولا بد من الإشارة إلى أن الجزاءات الأحادية الجانب قد أدت إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والإنسانية في سورية وتتعارض مع جهود المجتمع الدولي. ولذلك يجب رفعها على الفور.

السيدة برنس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر أيضاً السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام، ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث والسيدة الباروكي على إحاطاتهم.

ما زلنا نشعر ببالغ القلق إزاء الوضع الأمني في سورية. إن التقارير الأخيرة عن الأعمال العدائية مثيرة للقلق، ولا تزال تفاقم أزمة إنسانية متردية بالفعل. إننا ندين بشدة جميع أعمال العنف، ولا سيما الهجمات الأخيرة في دمشق وإدلب. ونناشد أطراف النزاع ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والالتزام الكامل بوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني.

إن حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية أمر بالغ الأهمية. ونذكر الأطراف بالتزامها بالامتثال الكامل للمبادئ المنصوص عليها في القانون الدولي، بما في ذلك طوال فترة تنفيذ جميع العمليات العسكرية وعمليات مكافحة الإرهاب. إن عدم القيام بذلك يشكل انتهاكاً جسيماً لا ينبغي التسامح معه أبداً. وتمتد حماية المدنيين لتشمل المقيمين في مخيمات النازحين، مثل مخيم الهول، حيث يستمر انعدام الأمن. ونؤكد من جديد أنه يجب توفير الأمان لسكان المخيم والعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية والحصول على الخدمات الأساسية.

إن الأزمات الاقتصادية والمائية تحصر الشعب السوري في موقف محفوف بالمخاطر، حيث أنها ضاعفت من انعدام الأمن الغذائي ونقص السلع الأساسية الأخرى وولدت عواقب إنسانية محتملة على المدى الطويل. وبالتالي، فإن منسوب المياه المنخفض بشكل قياسي في نهر الفرات، الناجم عن التهديد الوجودي المتمثل في تغير المناخ، إلى جانب عوامل أخرى مثيرة للقلق، مثل انخفاض عمليات محطة مياه علوك، يتطلب اهتماما فوريا ومستمرا. وعلاوة على ذلك، لا يمكننا تجاهل الأثر السلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على السكان المدنيين وعلى عمل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وجهود البلد لمكافحة مرض فيروس كورونا. ونكرر مناشدتنا الثابتة لرفع تلك التدابير من أجل مصلحة الشعب السوري.

ويجب اتخاذ خطوات عملية لمساعدة سورية والسوريين المحتاجين. فأوجه الضعف شديدة. وتكتسي مشاريع وأنشطة الإنعاش المبكر، بما في ذلك إصلاح الهياكل الأساسية المدنية وإعادة بنائها، أهمية حاسمة ويجب أن يدعمها المجتمع الدولي والشركاء الآخرون

بصورة ملموسة. وهذا أمر ضروري لتعزيز قدرة الشعب السوري على الصمود وتعزيز الجهود الوطنية التي يبذلها البلد لتحقيق أهدافه الإنمائية الطويلة الأجل. وينبغي التذكير بأن تلك المشاريع هي أيضا عامل أساسي يشجع على عودة اللاجئين والنازحين داخليا إلى أماكن إقامتهم الأصلية.

ولا يزال الملايين يعتمدون على المساعدات المنقذة للحياة في سورية، مع تزايد الاحتياجات بسرعة وبوتيرة يومية. ولا يزال وصول المساعدات الإنسانية في الوقت المحدد وبشكل آمن ودون عوائق، بتيسير من الآلية العابرة للحدود، أمرا حاسما في الاستجابة. ومع ذلك، فإن الآلية منفردة لا يمكنها أن تلبي بشكل فعال وكاف احتياجات جميع السوريين. ومن ثم، فإن طريقة إيصال المساعدات عبر خطوط التماس مطلوبة لتكمل الآلية ويجب الاستفادة منها على النحو الأمثل وتوسيع نطاقها لزيادة إمكانية الوصول. ولذلك، نحث الأطراف على مواصلة العمل معا لتوسيع نطاق تلك الطريقة.

ونلاحظ مع القلق والأسف نتائج الدورة السادسة للجنة الدستورية، على الرغم من بذل المبعوث الخاص لقصارى جهده. ولا شك أن اللجنة الدستورية ذات أهمية حيوية لإحراز تقدم في العملية السياسية الأوسع نطاقا وهي عنصر هام من عناصر القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونحث بقوة جميع الأطراف على أن تظل ملتزمة بالعمل معا والمشاركة البناءة بروح من الاحترام المتبادل والحلول التوفيقية. فقد تم التوصل إلى قواسم مشتركة من قبل، ويجب التوصل إليها مرة أخرى، من أجل بلوغ توافق الآراء والمضي قدما.

ونواصل دعم المبعوث الخاص في ما يضطلع به من عمل جاد لتيسير عمل اللجنة الدستورية والعملية السياسية الأوسع نطاقا، بما في ذلك من خلال الجهود المبذولة بشأن مسائل المحتجزين والمفقودين التي لم تتم تسويتها بعد. ويجب إعطاء الأولوية لتدابير بناء الثقة في العملية لتعزيز حسن النية وتشجيع المصالحة الوطنية.

ولا يمكن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في سورية بالوسائل العسكرية. ولا يزال الحل السياسي هو السبيل الوحيد لإنهاء عقد من النزاع والمعاناة في نهاية المطاف. إن سورية وشعبها بحاجة إلى دعم عملي يركز على سورية ولا توجهه المصالح الجيوسياسية. ويستلزم ذلك اتخاذ إجراءات بناءة مثل انسحاب جميع القوات الأجنبية غير المأذون لها الموجودة على الأراضي السورية ذات السيادة.

لقد أدت عشر سنوات من النزاع إلى تجريد الشعب السوري من الكرامة وحرمانه من الحماية والازدهار. وضاع عقد من الزمن بسبب الاضطراب والمعاناة. وتأخرنا كثيرا في دعم سورية بإجراءات عملية بدلا من مجرد عبارات التضامن. وعلينا واجب تجاه الشعب السوري ويجب ألا نتقاعس عن الاضطلاع به.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث والسيدة منيرفا الباروكي على إحاطاتهم.

كما نرحب بممثلي سورية وإيران وتركيا في جلسة اليوم.

سأركز في بياني على النقاط التالية – أولا، العنف ووقف إطلاق النار؛ وثانيا، العملية الدستورية؛ وثالثا، سيادة القانون؛ وأخيرا، الحالة الإنسانية.

أولا، ترفض المكسيك جميع أعمال العنف التي سجلت مؤخرا. ويدين بلدي الهجوم الذي شن على مركبة عسكرية في دمشق، مما أسفر عن مقتل ١٤ شخصا. ويدين وفد بلدي أيضا القصف الذي وقع في الشمال الغربي، بما في ذلك في أريحا وإدلب وغرب حلب، وأسفر عن مقتل مدنيين، بمن فيهم أطفال. ونعرب عن تعازينا وندعو إلى الاحترام غير المشروط للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وتذكرنا تلك الأحداث بحتمية الاتفاق على وقف إطلاق نار دائم على الصعيد الوطني. فالتكلفة البشرية غير مقبولة. ووفقا لأحدث التقديرات التي نشرتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لقي أكثر من ٣٥٠ ٠٠٠ شخص حتفهم خلال ١٠ سنوات من النزاع.

ثانيا، نرحب بعقد الدورة السادسة للهيئة المصغرة التابعة للجنة الدستورية مؤخرا، ونسلط الضوء على الاتفاق بين الطرفين على أساليب

العمل. ونأسف لمحدودية التقدم المحرز في صياغة الدستور بعد مرور عامين على إنشاء اللجنة. وندعو الوفد الذي عينته الحكومة إلى إبداء العزم والالتزام أثناء مشاركته في العملية الدستورية.

إن اللجنة الدستورية ليست هي الحل للنزاع السوري، ولكنها بلا شك ستضع الأساس لإحراز تقدم في الانتقال السياسي والمصالحة الاجتماعية وفي بناء سلام دائم في نهاية المطاف. وفي هذا الصدد، نشيد بالتواصل المستمر بين المبعوث الخاص والمجتمع المدني. ونرحب على وجه الخصوص بالاجتماع الذي عقد مؤخرا مع المجلس الاستشاري للمرأة. ونشدد على أهمية ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء والشباب والأقليات في جميع مراحل المناقشات السياسية.

وعلى الرغم من عدم إحراز تقدم في صياغة الدستور الجديد، نلاحظ وجود أرضية مشتركة بين الوفدين في مجالات مثل وقف العنف واحتواء الجائحة وحماية المدنيين ومكافحة الإرهاب وتعزيز المؤسسات والانتعاش الاقتصادي، فضلا عن حماية سيادة سورية وسلامتها الإقليمية واستقلالها. ويبقى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) هو معيار الامتثال.

وفيما يتعلق بسيادة القانون، نؤيد نداء الأمين العام. وتدعو المكسيك أيضا إلى الإفراج عن المحتجزين وتقديم توضيحات بشأن حالات الاختفاء القسري في أقرب وقت ممكن. ونؤكد أنه ما لم تتم تلبية مطالب آلاف الأسر بشأن هذه المسألة، سيكون من المستحيل رتق النسيج الاجتماعي في سورية أو تعزيز المصالحة الوطنية.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، يساور بلدي القلق إزاء زيادة عدد حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، مما يزيد من حدة الاحتياجات الإنسانية الحرجة، ولا سيما في الشمال الغربي. فحتى تاريخه، لم يتم تلقيح سوى ١,٦ في المائة من السكان. والتوقعات قاتمة لأنه على الرغم من حملة التطعيم المخطط لها، لن يتسنى تطعيم سوى ١٥ في المائة من السكان. وكما أكدنا عدة مرات، ينبغي اعتبار لقاحات كوفيد-١٩ من المنافع العامة العالمية. وينبغي ضمان حصول الجميع عليها.

ويرحب بلدي، المكسيك، بالجهود المبذولة من أجل استمرار إيصال المعونة الإنسانية عبر خطوط المواجهة. وتحقيقا لهذه الغاية، ندعو إلى إصدار التصاريح اللازمة. فإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية - عبر الحدود وعبر خطوط التماس - أمر يكتسي أهمية بالغة، خاصة مع اقتراب فصل الشتاء. وسيحتاج السكان النازحون في الشمال الشرقي إلى الخيام والوقود. وتشكل النساء والأطفال حوالي ٨٠ في المائة ممن يعيشون في مخيمات النازحين.

في الختام، تؤكد المكسيك مجددا أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع في سورية. ولهذا السبب، ندعو إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني ومضاعفة الجهود من أجل إحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي يمكن من إعطاء الأولوية للاحتياجات الإنسانية العاجلة للبلد.

السيد ليباند (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتيهما الوافيتين اليوم. ونرحب بمشاركة السيدة منيرفا الباروكي ونقدر تعليقاتها الثاقبة.

تدين إستونيا، بأشد العبارات، أعمال العنف التي وقعت الأسبوع الماضي في جميع أنحاء سورية. وتشمل تلك الأعمال الهجوم على حافلة عسكرية في دمشق والهجمات الصاروخية في أريحا في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. في ذلك اليوم، قتل ما لا يقل عن ١٠ مدنيين، بينهم أربعة أطفال، في قرية أريحا بمحافظة إدلب.

ونكرر دعوتنا إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، وهو شرط مسبق للحوار السلمي، استنادا إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويجب على جميع الأطراف الالتزام بالقانون الدولي وتيسير وصول المساعدات الإنسانية على نحو آمن ومستدام ودون عوائق إلى جميع أطياف الشعب السوري.

إن موجة العنف الجديدة تسلط الضوء على أن الحرب لم تنته بعد للأسف. وكما ذكرت السيدة الباروكي اليوم والسيدة محيسن الشهر

الماضي (انظر S/PV.8866)، لا ينوي اللاجئون العودة إلى سورية في ظل تلك الظروف. ونؤكد من جديد أن عودة اللاجئين يجب أن تكون طوعية وآمنة وكريمة.

وبالنظر إلى الحالة الإنسانية، نشيد بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لإيصاله المساعدات الإنسانية إلى ما متوسطه ٥ ملايين شخص في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر. وكما لاحظ السيد غريفيث، لا تزال عمليات إيصال المعونة عبر الحدود ضرورية لتوفير الغذاء والدعم المنقذ للحياة لملايين المشردين داخليا. وذلك الدعم حاسم الأهمية لأن مستويات المعيشة العامة لا تزال تتدهور بسبب الفساد الواسع النطاق ونشاط جنرالات الحرب. وتعرب إستونيا عن قلقها إزاء التقارير الأخيرة عن تلاعب النظام السوري بالعملة، مما أجبر وكالات المعونة الدولية على استخدام سعر صرف متأرجح.

وأشكر المبعوث الخاص بيدرسن على جهوده، ولكن بعد ست جولات من محادثات اللجنة الدستورية، لم تكن هناك مناقشات جوهرية بشأن الدستور، ولا انتظام في عقد الاجتماعات، ولا تقدم مجدي. لقد خذلت اللجنة الدستورية الشعب السوري. إننا نشهد محاولات متعمدة للتأخير ووعودا جوفاء. وفي ضوء ذلك، نشجع المبعوث الخاص على استكشاف تدابير أخرى لبناء الثقة للمساعدة في التوسط في تنازع المصالح.

وأخيرا، يظل موضوع تحديد مكان المفقودين، سواء كانوا متوفين أو محتجزين تعسفا، من الأولويات بالنسبة لإستونيا. وآليات التحقيق مثل لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية التابعة لمجلس حقوق الإنسان وآلية الجمعية العامة الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ هي أدوات هامة لتحقيق ذلك الهدف.

السيدة فاري (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ غريفيث على إحاطتيهما اليوم. وأود أيضا أن أشكر السيدة الباروكي على بيانها.

لقد شهد الشهر الماضي زيادة مثيرة للقلق في حوادث العنف المميت في سورية. ونلاحظ بقلق خاص الهجوم الصاروخي الذي شنته قوات النظام في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر على مناطق سكنية في قرية أريحا، جنوب إدلب، والذي أسفر عن مقتل ١٣ شخصا، من بينهم عدد من تلاميذ المدارس، وإصابة ٣٠ آخرين. وتلاحظ المملكة المتحدة بقلق الهجوم بالقنابل على حافلة عسكرية في دمشق في اليوم نفسه، الذي أفيد أنه أسفر عن مقتل ١٤ شخصا.

وتدين المملكة المتحدة هذين الهجومين. ونكرر إدانتنا لأي أعمال إرهابية بغض النظر عن مكان ارتكابها ووقت ارتكابها ومرتكبها. ونؤكد من جديد مطالبتنا بأن توقف جميع الأطراف في سورية فورا أي هجمات ضد المدنيين والأعيان المدنية، وكذلك أي استخدام عشوائي للأسلحة. ونعرب عن تعازينا ومواساتنا لأسر ضحايا تلك الهجمات وغيرها، ونتمنى للمصابين الشفاء التام والعاجل.

وفي ظل تلك الزيادة المطردة الواضحة في مستوى وطابع العنف في سورية، أعربنا في الشهر الماضي عن أملنا في إحراز تقدم جوهري في العمليات السياسية المنصوص عليها في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، ولا سيما في الجولة السادسة من محادثات اللجنة الدستورية (انظر S/PV.8866).

ونشكر المبعوث الخاص بيدرسن على عمله الدؤوب في تيسير المحادثات في جنيف. وبعد عامين من الاجتماعات، ظهرت بعض الدلائل على إحراز تقدم محدود. ولكننا نتشاطر خيبة الأمل لأن الأطراف فشلت، على الرغم من جهود المبعوث الخاص بيدرسن، في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الخطوات التالية، بما في ذلك صياغة دستور جديد أو الاتفاق على موعد للجولة المقبلة من المحادثات. وبهذا المعنى، لم تنجح العملية. ونأمل أن نرى إعدادا حقيقيا لعملية الإصلاح الدستوري قريبا.

ويبقى الحل السياسي بموجب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) هو السبيل الوحيد الواضح للخروج من النزاع في سورية. وفي غياب تقدم جوهري نحو إنهاء النزاع بصورة مستدامة، تؤكد المملكة المتحدة من جديد موقفها بأننا لن نوفر التمويل لإعادة الإعمار. وفي غضون ذلك، تظل المملكة المتحدة ملتزمة ببذل كل ما في وسعها لتخفيف معاناة الشعب السوري. ويشمل ذلك تقييد الموارد المتاحة للذين يسعون إلى إدامة النزاع أو الاستفادة منه وتقديم المساعدة التي نستطيع تقديمها للسوريين الذين يواجهون واحدة من أشد الحالات الإنسانية سوءا في العالم.

ومنذ بداية الأزمة، قدمت المملكة المتحدة أكثر من ٤ بلايين دولار من المساعدات الإنسانية إلى السوريين. وفي ٢٠٢٠-٢٠٢١ وحدها، قدمت المملكة المتحدة ما قيمته أكثر من مليوني دولار من الأغذية والمياه النظيفة والاستشارات الطبية والتعليم وأكثر من ٢٠٠ ألف لقاح. ولا تزال مساعدة الفئات الأكثر ضعفا في سورية باستخدام كل طريق ممكن أولوية بالنسبة للمملكة المتحدة.

وأظهرت المهمات عبر خطوط التماس الأخيرة التحديات التي تواجه تأمين وصول المساعدات عبر الحدود بشكل متسق وآمن إلى شمال غرب سورية. ويظل إيصال المعونة عبر الحدود أكثر وسائل إيصال المساعدات فعالية وأمانا. ونرحب بوضع خطة مدتها ستة أشهر لتقديم المساعدة عبر الحدود لاستكشاف إمكانية زيادة الإيصال عبر الحدود بمزيد من التفصيل. ونشكر الشركاء، بمن فيهم تركيا، الذين لولا تعاونهم لما تمت المهمات التجريبية عبر خطوط التماس.

بالإضافة إلى تقديم المساعدة المباشرة المنقذة للحياة، تدرك المملكة المتحدة أهمية المساعدة الإنسانية وتوفير حلول مستدامة لتلبية احتياجات الناس من خلال تعزيز المرونة واستعادة القدرات وتحفيز التعافي من الأزمة - المعروف أيضًا باسم التعافي المبكر. حتى الآن، من بين أمور أخرى، تضمنت أعمال التعافي المبكر للمملكة المتحدة في سورية المساعدة النقدية للأسر الضعيفة، والواردات للإنتاج الزراعي والحيواني ودعم إصلاح المساكن الأساسية. وفي شمال شرق سورية، دعمت المملكة المتحدة أكثر من ٥٥٠٠ شخص بتدخلات نقدية مقابل العمل وأكثر من ٥٣ ألف شخص من خلال تدخلات تطوير الأعمال.

في الختام، نأسف لأنه إلى أن يضع النظام السوري الشعب السوري قبل بقاءه في الحكم ويلتزم بصدق بإحراز التقدم في العملية السياسية التي أقرها مجلس الأمن في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، فإن هذا النوع من الدعم لن يكون كافياً. ونحث النظام السوري مرة أخرى على العمل بحسن نية مع الأمم المتحدة والمبعوث الخاص من أجل تهيئة مستقبل مستدام وسلمي حقا لسوريا والسوريين.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود في البداية أن أشكر السيد غير بيدرسن والسيد مارتن غريفيث على إحاطتيهما، وكذلك السيدة منيرفا الباروكي على شهادتها.

تظل الحرب في سوريا حقيقة يومية. إننا ندين عودة العنف كما رأينا في الهجمات بالقنابل في دمشق في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر والقصف العشوائي من النظام ومؤيديه على إدلب، مما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن عشرة مدنيين، من بينهم أربعة أطفال. ولا ينبغي ادخار أي جهد من أجل التوصل إلى وقف عام للأعمال العدائية تحت إشراف الأمم المتحدة ووفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وترحب فرنسا بجهود المبعوث الخاص لعقد الدورة السادسة للجنة الدستورية الأسبوع الماضي في جنيف. ونحيط علما بالمناقشات التي جرت خلال الأسبوع، والتي ركزت على المسائل ذات الأهمية القصوى لمستقبل الشعب السوري. ونأسف لأن الوفد الذي عينه النظام لم يظهر استعداده لتمهيد الطريق للتوصل لنص مشترك. كما نأسف لعدم الاتفاق على موعد لانعقاد الدورة المقبلة للجنة الدستورية.

يجب أن نواجه الواقع: لقد مر عامان منذ دخلت العملية حيز النفاذ، ومنذ ذلك الحين لم تتحقق أي نتائج ملموسة. وقد طالبنا بالفعل، في مناسبات عديدة، بالتزام صادق من النظام وحشد مؤيديه في ذلك الصدد.

وقد اتخذ مجلس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بالإجماع. وهو لا يزال خريطة الطريق المشتركة لأعضاء المجلس للتوصل إلى حل سياسي للنزاع. وإلى أن يتم تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) تنفيذا كاملا، لن يكون

هناك سلام دائم في سورية، كما تُظهر أحداث ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. وباسم ذلك السلام الدائم تحديدا، ما زلنا نكرر أنه في غياب حل سياسي ملموس، ستبقى مواقفنا بشأن رفع الجزاءات والتطبيع والتعمير دون تغيير. ومن دون حل سياسي، لا يمكن أن تكون هناك عودة طوعية وآمنة وكريمة للاجئين والنازحين.

إن الحالة الإنسانية لا تزال مزرية ويوشك الشعب السوري على مواجهة قسوة شتاء جديد من الحرب. ولا يزال القانون الإنساني الدولي موضع استخفاف. وفقد ما لا يقل عن ١٢٦ مدنيا حياتهم خلال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر وحدهما. ولن تمر الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان من دون عقاب. وستكفل فرنسا ذلك. فمن دون العدالة، لن يكون هناك سلام دائم في سورية.

ويجب أن تظل حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجالين الإنساني والطبي، أولوية مطلقة. ويجب أيضا بذل كل جهد ممكن لضمان وصول المساعدات الإنسانية على نحو كامل والتعجيل بحملات التطعيم ضد مرض فيروس كورونا، على نحو ما جرى تأكيده في مناسبات عديدة، ولا سيما في الشمال الغربي، حيث تنتشر الجائحة بطريقة تبعث على القلق الشديد.

وكما أشار الأمين العام في تقريره الأخير (S/2021/890)، فإن أول قافلة تمر عبر خطوط النزاع إلى الشمال الغربي هي خطوة إلى الأمام. غير أننا نعلم أن المساعدة عبر خطوط النزاع ليست بديلا عن العمليات عبر الحدود. ولذلك، نشجع الأمم المتحدة على تكثيف القوافل العابرة للحدود لتلبية احتياجات الناس مع اقتراب فصل الشتاء.

بعد ١٠ سنوات من الحرب، حان الوقت لكي يفهم جميع أعضاء المجلس أن أحدا لن ينتصر في الأزمة السورية باستخدام الأسلحة. وثمة حاجة ملحة إلى أن يُظهر الجميع روح التوافق لوضع حد لهذه المأساة.

السيد بن لاغة (تونس): أشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية غير بيدرسن ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسّق الإغاثة في حالات الطوارئ مارتن غريفيث والمنسّقة العامة للمؤتمر الوطني السوري منيرفا الباروكي على إحاطاتهم. كما أرحّب بمشاركة ممثّلي سورية وتركيا وإيران في هذه الجلسة.

في البداية، تعرب تونس عن قلقها إزاء تصاعد موجة العنف والتوتر والإرهاب على نطاق واسع في سورية في الأسابيع الماضية والمؤشرات حول التنامي الملحوظ للتصعيد المسلّح في بعض أرجاء البلد، والذي من شأنه تقويض جهود الاستقرار ومفاقمة التحدّيات الأمنية والإنسانية، ولاسيّما في ظل تداعيات جائحة كوفيد-١٩.

وبهذه المناسبة، نجدّد التأكيد على موقفنا الثابت أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة، بل هي تتطلّب إيجاد تسوية سياسية بقيادة وملكيّة سورية وبتيسير من الأمم المتحدة، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما ينهي التدخّلات الخارجية وتواجد الجماعات الإرهابية ويحفظ وحدة سورية وسيادتها ويعيد إليها أمنها واستقرارها.

ونؤكّد مجددا على أهمية استعادة الاستقرار في سورية من خلال جهود خفض التصعيد واستعادة التهدئة وضرورة احترام كافة الأطراف للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والعمل على حماية المدنيين في كلّ الأوقات، ولاسيّما الأطفال والفئات الهشة الأخرى.

إن التفجير الإرهابي الذي استهدف حافلة عسكرية في دمشق يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر إنما يذكرنا مرة أخرى بضرورة مكافحة التنظيمات المصنّفة إرهابية في كنف احترام القانون الدولي وفي إطار وحدة المجتمع الدولي وضرورة حماية المدنيين من جميع أعمال العنف والاعتداءات مهما كان مصدرها. ونحن نتابع أيضا تزايد عمليات الاقتتال بين الفصائل والجماعات الإرهابية خلال الفترة الأخيرة في سورية. وفي هذا السياق، نُذكّر مجددا بأن التفاهمات والترتيبات سارية المفعول في سورية، على أهمّيتها، تظلّ حلولا قصيرة المدى لوقف إطلاق النار طالما لم تتطرّق فعليّا وبشكل عملي إلى مسألة تحييد التنظيمات الإرهابية، بما ينهي الملاذ الآمن الذي اتّخذته هذه التنظيمات في بعض أرجاء البلد وبما يمهد لإرساء حل سياسي طويل الأمد يعيد الاستقرار والأمن لسورية وللمنطقة.

لقد أخذنا علما بعقد الجولة السادسة لأعمال اللجنة الدستورية السورية وهيئتها المصغّرة في جنيف الأسبوع الماضي. وإذ نرحّب بتحريك عمليّة الإصلاح الدستوري بين السوريين والاجتماع المباشر للرئيسين المشاركين مع المبعوث الخاص في جنيف، فإنّنا نحثّ الأطراف السورية على بذل مزيد من الجهود والبحث عن القواسم المشتركة وإيجاد التنازلات الضرورية بالتوازي مع تعزيز تدابير بناء الثقة، وذلك انطلاقا من مبدأ ملكيتها التّامة لمسار التسوية وبما يغلّب المصلحة العليا للشعب السوري الشقيق.

وتنوه تونس بتمسّك الأطراف السورية خلال المفاوضات بمبدأ وحدة سورية بالرغم من عدم تحقيق التقدّم المرجوّ في الصياغة الدستورية. كما نثمن دور الوساطة الذي يضطلع به المبعوث الخاص ونجدد له كل الدعم لمواصلة الجهود في هذا المجال.

كما يبرز من خلال تقرير الأمين العام حول الحالة الإنسانية، لا تزال الأوضاع الإنسانية في سورية مبعث انشغالنا، لاسيّما في ظلّ تدهور الظروف المعيشية والصحية والتربوية وتفاقم مشكلات انقطاع الموادّ والخدمات الأساسية. ونشير، في هذا السياق، إلى أهمّية دفع التدابير الاستباقية في أفق دخول فصل الشتاء من خلال تعزيز مشاريع الصّمود والإنعاش المبكّر في سورية والتي لا تزال تفتقر إلى التمويلات الكافية، من أجل ضمان استجابة إنسانية فعّالة وفي إبّانها.

ونؤكّد مجدّدا على أهمّية ضمان النفاذ المستدام إلى الاحتياجات والخدمات الأساسية واحترام كافة الأطراف لالتزاماتها بحماية المدنيين والمنشآت المدنية والطبية والعاملين في الحقل الطبي والإنساني، وفقا للقانون الدولي الإنساني.

كما نؤكّد على أهمية إيصال المساعدة الإنسانية إلى مستحقّيها أينما كانوا في سورية، مع استخدامها بشكل فعّال وشفّاف. ونحثّ، في هذا السياق، على الارتقاء بالعمليات الإنسانية عبر الخطوط في سورية واستكمال عملية توزيع المساعدة الإنسانية عبر الخطوط في سرمدا.

وفي الختام، نعرب عن ترحيبنا بالتفاعل الهادف للمفوّض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع الحكومة السورية حول مسائل النزوح القسري للسوريين وبحث سبل التعاون من أجل إزالة العوائق التي تحول دون عودة اللاجئين السوريين إلى مواطنهم. ونؤيد ما أفاد به المفوّض السّامي لشؤون اللاجئين بأن إيجاد الحلول للمهجّرين يستدعي تضافر الجهود من الدولة السورية والدول المضيّفة والمانحين.

السيد أوغي (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد بيدرسن والسيد غريفيث والسيدة الباروكي على إحاطاتهم. ونرحب بحضور ممثلي سورية وإيران وتركيا في هذه الجلسة.

ويساور وفد بلدي القلق إزاء استمرار العنف الذي تصاعد في الأسابيع الأخيرة. إننا نشجب الهجمات بالقنابل التي وقعت في دمشق في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، وكذلك الغارات الجوية التي أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى. تحث النيجر الطرفين على الامتناع عن أي عمل قد يزيد من حدة التوترات، وتدعو الطرفين إلى وقف عام لإطلاق النار من أجل تهيئة الظروف لعملية سياسية.

ولن نتوقف عن القول إن حل الأزمة السورية لا يمكن أن يأتي بقوة السلاح وحدها، بل من خلال الحوار والمفاوضات وتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). إننا نشعر بخيبة الأمل لأن اللجنة الدستورية تجاهد من أجل إحراز تقدم حقيقي وإيجاد مسار مشترك نحو صياغة دستور. لقد حان الوقت لكي يتكاتف الطرفان ويظهرا الحد الأدنى من الحلول التوفيقية للخروج من هذا المأزق من أجل وضع العملية السياسية بالفعل على المسار الصحيح. ويدعو وفد بلدي الطرفين إلى إظهار بوادر حسنة لبناء الثقة المتبادلة عن طريق الإفراج الجماعي عن المحتجزين من جانب واحد وتقديم إيضاحات لأسر المفقودين.

وعلى الصعيد الإنساني، لا تزال النيجر تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية في سورية. إننا ندعو الحكومة السورية إلى مواصلة تعاونها مع الأمم المتحدة وشركائها لتحسين وتعزيز إيصال المساعدات الإنسانية، فضلا عن تبادل المعلومات.

وتدعو النيجر إلى تخفيف أو تعليق الجزاءات الاقتصادية الأحادية الجانب، التي تلقي بثقل كبير على قدرة سورية على مواجهة الجائحة والأزمة الاقتصادية الحالية. وبالنسبة لوفد بلدي، ينبغي أن يحصل على المعونة كل من يحتاجون إليها، بغض النظر عمن هم أو أين هم.

وختاما، تذّكر النيجر بأن أي تقدم حقيقي وملموس في الحالة يتطلب التخلي عن جميع التدخلات الأجنبية، بما في ذلك دعم الجماعات المسلحة. يجب احترام سيادة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أنضم إلى الآخرين في شكر المبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطته الشاملة اليوم. وأشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث على عرضه لآخر المستجدات بشأن الحالة الإنسانية. كما أشكر مقدمة الإحاطة من المجتمع المدني، السيدة الباروكي، على ما عرضته من أفكار.

لقد أطلعنا المبعوث الخاص بيدرسن للتو بالتفصيل على التطورات في جنيف فيما يتعلق بالجولة السادسة من محادثات ومداولات اللجنة الدستورية. ومن المشجع أن اللجنة الدستورية اجتمعت الأسبوع الماضي في جنيف. فعلى الرغم من أن الاجتماعات لم تسفر عن نتائج هامة إلا أن تقديم الأطراف لمقترحاتها هو تطور إيجابي. نأمل أن تزيد هذه الجهود من تنشيط المسار السياسي وأن تساعد المبعوث الخاص في الأسابيع المقبلة في مساعي وساطته من أجل التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونؤكد مجددا أنه يجب أن تظل عملية اللجنة الدستورية بقيادة سورية وتوجيه سوري وأن تيسرها الأمم المتحدة. وندعو جميع الأطراف الفاعلة الخارجية إلى الكف عن التأثير سلبا على الأطراف المعنية.

لقد كانت هناك أيضا بعض الاتصالات الإقليمية الهامة رفيعة المستوى مع سورية. ننوه بانخراط سورية مؤخرا مع الأردن والإمارات العربية المتحدة. إن فتح الحدود بين الأردن وسورية سيساعد في حركة الأشخاص والسلع الأساسية.

وعلى الصعيد الأمني، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة العامة في سورية، بما في ذلك انتهاكات وقف إطلاق النار مؤخرا في شمال غرب البلد. فنحن ندين بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الأخير الذي وقع في دمشق وأسفر عن مقتل ١٤ شخصا وإصابة الكثيرين. وتعتقد الهند دائما أن الإرهاب، بجميع أشكاله ومظاهره، يشكل أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين. يجب على المجتمع الدولي أن يدين بشكل قاطع أي أعمال إرهابية باعتبارها أعمالا إجرامية غير مبررة، بغض النظر عن دوافعها، وبغض النظر عن المكان أو الزمان أو خلفية الجناة.

ما فتئنا نشير إلى تورط أطراف فاعلة خارجية في سورية وتأثيرها على تزايد الإرهاب في كل من سورية والمنطقة. إن جماعات تصنفها الأمم المتحدة باعتبارها إرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وهيئة تحرير الشام، كما ورد في التقارير الأخيرة للأمين العام، استمرت في اكتساب القوة في سورية. وقد واصل تنظيم الدولة الإسلامية شن هجماته بمناطق في جميع أنحاء دير الزور والحسكة وريف حمص الشرقي.

إننا نعتقد أن وقف إطلاق النار الشامل على الصعيد الوطني هو أمر بالغ الأهمية لمصلحة الشعب السوري وسيساعد على كفالة إمكانية أن تترسخ تطورات إيجابية مثل أول عملية مساعدات إنسانية عبر خطوط التماس من حلب إلى إدلب في آب/أغسطس وألا تظل حدثا لمرة واحدة. وفي هذا الصدد، نحيط علما باقتراح العمليات المشتركة بين الوكالات عبر خطوط التماس الذي أشار إليه وكيل الأمين العام في وقت سابق.

إن الأزمة الإنسانية في سورية لم تشهد تحسنا كبيرا في الأشهر الأخيرة. فهناك أكثر من ١٢ مليون شخص في جميع أنحاء سورية بحاجة ملحة إلى المساعدة الإنسانية. وقد ازداد تفاقم حالة الانعدام الحاد للأمن الغذائي، كما وثقها برنامج الأغذية العالمي، بسبب تفاقم أزمة المياه. وظروف الجفاف وانخفاض مناسيب المياه في نهر الفرات زادت من تفاقم المشكلة. وفي حين أن عدد الحالات النشطة لمرض فيروس كورونا آخذ في الارتفاع كل يوم، لا سيما في شمال غرب سورية، إلا أن مستويات التطعيم لا تزال منخفضة. ومن الواضح أن المستوى الحالي للمساعدة الإنسانية لا يزال غير كاف، ولذلك هناك حاجة ملحة إلى زيادتها.

إننا ننوه بالجهود الرامية إلى تخفيف التدابير القسرية الأحادية الجانب. وما زلنا واثقين بأن هذه التطورات ستشجع أيضا على إحراز

تقدم في مشاريع الإنعاش المبكر التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة وغيرها في سورية.

ولقد واصلت الهند تقديم المساعدة الإنمائية غلى سورية ودعم تنمية الموارد البشرية فيها من خلال منح وخطوط ائتمان لعدة مشاريع، بما في ذلك برامج بناء القدرات. ففي الأسبوع الماضي فقط، ومن خلال مساعدات المنح التي نقدمها، قمنا بإنشاء مركز متميز في مجال تكنولوجيا المعلومات في دمشق.

منذ بداية الصراع والهند على اتصال دبلوماسي دائم مع سورية. ونؤكد من جديد التزامنا الثابت بمواصلة تقديم كل الدعم والمساعدة الممكنين للشعب السوري.

السيد فام (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث والسيدة الباروكي على إحاطاتهم. وأرحب بمشاركة ممثلي سورية وتركيا وإيران في جلسة اليوم.

لا يزال السلام والتنمية المستدامان يراوغان الشعب السوري. فلا يمكن تحقيقهما إلا بعد التوصل إلى حل سياسي شامل. وتكرر فييت نام دعمها الكامل للحل السياسي الذي تقوده سورية وتملكه، والذي تيسره الأمم المتحدة ويتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ويتقيد تماما بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ويسر وفد بلدي أن يرى استئناف المحادثات في الأسبوع الماضي ضمن إطار اللجنة الدستورية، على الرغم من أن النتائج المرجوة لم تتحقق، كما أشار المبعوث الخاص. وفي هذا الصدد، نشجع الأطراف المعنية على المشاركة البناءة في الحوار والتفاوض بغية تحقيق تطلعات الشعب السوري إلى السلام.

ولتيسير هذه العملية يجب إعادة بناء الثقة بين المحاورين السوريين والأطراف الدولية وتعزيزها باستمرار. وسنواصل دعم جهود الأطراف المعنية ومبعوث الأمم المتحدة الخاص وفريقه لتحقيق هذه الغاية.

وفي الوقت الذي يجري فيه البحث عن تسوية سياسية، من المثير للقلق أن نسمع عن الشدائد الرهيبة للشعب السوري. وعلى الرغم من عدم اندلاع أعمال عنف كبيرة منذ قرابة عام ونصف، لا تزال الحالة الأمنية متقلبة للغاية. إننا ندين الهجوم الذي وقع في دمشق في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الشواغل المتعلقة بالحماية مهيمنة ولا يزال المدنيون يتحملون وطأة الأعمال العدائية وانعدام الأمن، وخاصة في الشمال الغربي، نتيجة لتصاعد أعمال العنف. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس للحفاظ على الحالة الأمنية، التي تعدُّ شرطا هاما لتيسير الحوارات الجارية. ويجب أن تستمر الجهود الرامية إلى مكافحة الجماعات الإرهابية التي صنفها مجلس الأمن على هذا النحو. وفي الوقت نفسه، من المهم بمكان تعزيز التنسيق من أجل كفالة احترام القانون الدولي على خير وجه، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وقد تفاقمت المصاعب التي يعاني منها الشعب السوري بسبب الانهيار الاقتصادي المتسارع وانعدام الأمن الغذائي وأزمة المياه والجائحة، من بين أمور أخرى. وندعو إلى تعزيز الاستجابة الإنسانية من أجل إنقاذ الأرواح. وسعيا لذلك، ينبغي كفالة وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومستدام وبدون عوائق.

وانطلاقا من تلك الروح، نرحب باستمرار المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء سورية، وبالزيادة التي شهدتها عمليات الإيصال عبر خطوط التماس إلى الشمال الشرقي. ونشيد أيضا بالجهود المبذولة لتعزيز صمود الشعب السوري وقدرته على التعافي. ونشجع زيادة التعاون بين الأطراف للاتفاق على طرائق التوزيع، بغية استمرار إيصال المساعدات عبر خطوط التماس إلى الشمال الغربي، لا سيما في ضوء زيادة الاحتياجات المتوقعة لـ ٣,٤ ملايين شخص خلال فصل الشتاء المقبل.

وفي حين أن تأثير مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) كان مؤلما للغاية بالفعل، إلا أنه من المثير للقلق بشكل خاص أن نرى هذا الارتفاع الكبير في حالات الإصابة بكوفيد-١٩. فالزيادة البالغة

١٧٠ في المائة في شهر واحد تنبئ بمدى خطورة الحالة. ولذلك ينبغي التركيز بشكل خاص على توزيع اللقاحات في جميع أنحاء البلد.

ونؤيد أيضا الدعوة إلى رفع الجزاءات التي تعوق الاستجابة الإنسانية في سوريا، وهي الدعوة التي كررتها السيدة الباروكي في وقت سابق.

وأود أن أختتم بياني بالدعوة إلى تقديم المزيد من المساعدات إلى الشعب السوري من أجل تخفيف الصعوبات التي يواجهها. ومما لا شك فيه أن من الأهمية بمكان كفالة وحدة المجتمع الدولي في مساعدة الشعب السوري على اجتياز الأزمات المتعددة الأبعاد التي يواجهها حاليا.

السيدة هايمرباك (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان عن الحالة السياسية في سورية بصفتي الوطنية.

وأود أن أشكر السيدة منيرفا الباروكي على إسهاماتها القيمة في مناقشاتنا اليوم، وكذلك وكيل الأمين العام مارتن غريفيث والمبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطتيهما المفصلتين.

وأود أن أبدأ بالثناء على المبعوث الخاص وفريقه على عملهم الدؤوب في التحضير لاجتماع اللجنة الدستورية في جنيف الأسبوع الماضي وجهودهم لإعادة الأطراف السورية إلى طاولة المفاوضات. ونرحب بأن المناقشات التي جرت في جنيف كانت جيدة ومنفتحة فضلا عن تقديم الأطراف لمشاريع نصوص دستورية. فتلك خطوة إلى الأمام. ومع ذلك، كنا نأمل، شأننا شأن الآخرين، في تحقيق نتائج أكثر تحديدا وخاتمة أكثر تفاؤلا. ونؤيد جهود المبعوث الخاص الرامية لتحديد الخطوات المقبلة الممكنة للجنة الدستورية، ونحث جميع الأطراف، ولا سيما الحكومة السورية، على بذل الجهود اللازمة لدفع العملية الدستورية قدما.

ولا يزال القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) إطار التوصل لحل سياسي في سورية، حل يتفق عليه المجلس بتوافق الآراء. فهو ينص على وضع دستور جديد يليه إجراء الانتخابات.

وفي حين أن اللجنة الدستورية ليست سوى قطعة واحدة من أحجية أكبر، فإنها مهمة جدا. فهي إلى الآن العملية الوحيدة الجارية التي تلتقي فيها الأطراف. ونؤكد مجددا أهمية التشاور مع المجلس الاستشاري للمرأة السورية وغرفة دعم المجتمع المدني في إطار تلك الجهود.

وأود أيضا أن أبرز أهمية إحراز تقدم فيما يتعلق بأجزاء أخرى من القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وبالأخص إطلاق سراح الأشخاص المحتجزين تعسفا، وهي مسألة تظل تكتسي أهمية لدى الشعب السوري.

ويذكّرنا العنف المستمر في أماكن عديدة في سورية مؤخرا - في الشمال وأيضا في دمشق - بالحاجة الملحة إلى أن يتفق الجميع على وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد. ونشجع على خفض التصعيد. وإذا لم يحدث ذلك، سيزداد خطر وقوع المزيد من أعمال العنف والمزيد من الخسائر في صفوف المدنيين. وأود أن أذكّر جميع الأطراف بالتزامها بحماية المدنيين.

وتشتد الحاجة لإحراز تقدم نحو التوصل إلى حل سياسي، ونواصل دعم جهود المبعوث الخاص لتنفيذ نهج تدريجي.

وأخيرا، لا تزال سورية تُستخدم قاعدة لتنفيذ الأنشطة الإرهابية. ولا يزال القتال المستمر ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مهما، لأن الاستقرار في سورية أمر حاسم الأهمية للمنطقة والمجتمع الدولي عموما.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل كينيا.

أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطتيهما بشأن الحالة السياسية والإنسانية في سورية. وأود أن أتقدم بشكر خاص للسيدة منيرفا الباروكي على العمل الذي تضطلع به وإتاحة الفرصة لنا لرؤية ما لا تغطيه التقارير وإلقاء نظرة على تجربة الشعب السوري؛ فلهذا الملف أولوية قصوى لدى كينيا. وأرحب بمشاركة ممثلي سورية وتركيا وإيران في هذه الجلسة.

وسيركز بياني أولا على المسائل السياسية والأمنية والإنسانية.

يسرنا أن اجتماع الجولة السادسة للجنة الدستورية قد انعقد هذا الشهر وشهد إجراء مناقشات موضوعية بشأن نص المبادئ الدستورية المقترحة. وندعو جميع أعضاء اللجنة إلى أن يظل تركيزهم منصبا على العملية ويبقوا ملتزمين بها. ونشجع أيضا على عقد جولات أخرى من اجتماعات اللجنة الدستورية للحفاظ على الزخم في المناقشات والتعجيل بالتوصل للحل السياسي للنزاع.

ولا يمكننا أن نبالغ في تأكيد ضرورة الاستماع إلى أصوات أوسع طيف من السوريين، بما في ذلك المجتمع المدني والمجموعة المتنوعة من النساء التي يمثلها المجلس الاستشاري للمرأة والشباب والأقليات، لكفالة إحداث تحول سياسي مجد.

ويتعين أيضا معالجة مسألة محنة المحتجزين والمفقودين التي لم تحل بعد كونها تدبيرا لبناء الثقة وبعث الاطمئنان، وهو أمر حيوي لنجاح العملية السياسية. هذا علاوة بالطبع على أن محنة هؤلاء المحتجزين والمفقودين تتطلب تحقيق العدالة.

ولا يزال انعدام الأمن المستمر، الذي يأتي في شكل الغارات الجوية والقصف العشوائي والهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في جميع أنحاء سورية، يشكّل مصدر قلق كبير. وتدين كينيا بصفة خاصة الهجمات الشنيعة التي وقعت مؤخرا في دمشق وأريحا في إدلب، والتي أودت بحياة العديد من الأبرياء. ويجب على المعنيين أن يدركوا أنه لا يوجد للحالة حل عسكري أو حل يستخدم العنف ومن مسؤوليتهم تجاه الشعب السوري تخفيف حدة الأعمال العدائية والتقيد بوقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد.

ويجب على المجلس أن يجدد جهوده لمكافحة الجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وهيئة تحرير الشام، بما في ذلك محاسبة المسؤولين عن الجرائم البشعة.

وفيما يتعلق بالمسائل الإنسانية، تشعر كينيا بالقلق من أنه حتى مع استمرار ارتفاع حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا، لم يتلق اللقاح بالكامل سوى ١,٦ في المائة من السكان. وهذا يكشف النقاب مرة أخرى عن نقاط الضعف الصارخة في النظام المتعدد الأطراف. ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل مزيدا من الجهد لضمان التوزيع العادل للقاحات على جميع الناس في جميع أنحاء سورية.

وتثني كينيا على استجابة الأمم المتحدة الإنسانية من خلال أنشطة الإنعاش المبكر وتوفير سبل كسب العيش، فهي تبعث بصيص أمل في التعافي تجاه العودة إلى الحياة الطبيعية. ونشجع على توسيع نطاق هذه الأنشطة، ولا سيما تلك التي تهدف إلى ترميم المدارس والمستشفيات.

ونواصل كذلك تشجيع استخدام آلية إيصال المساعدات عبر الحدود، التي لا تزال سبيلا بالغ الأهمية لتقديم المساعدة الإنسانية، مع دعم استمرار عمليات إيصال المساعدات عبر خطوط التماس وتشجيع إبرام مزيد من الاتفاقات مع الشركاء لكفالة استمرار عمليات إيصال المساعدات إلى الشمال الغربي.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد تضامن كينيا مع الشعب السوري في سعيه إلى تحقيق سلام دائم من خلال حوار سياسي تقوده سورية وتملك زمامه. ولا نزال نأسف لأن هذه العملية لم تظهر وحدة مجلس الأمن بالقدر الكافي، وكل ذلك على حساب الشعب السوري. وستحاول كينيا دائما إعطاء صوت للشعب السوري في ظل استمرار معاناته جراء نزاع أطراف متعددة على السلطة. ونحث جميع أعضاء المجلس على توحيد الصف من أجل مصالح الشعب السوري وسلامته وأمنه.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل سورية.

السيد الصباغ (الجمهورية العربية السورية): لقد استمعنا باهتمام إلى إحاطتي السيدين غير بيدرسن ومارتن غريفيث، وأود أن أدلي بالملاحظات التالية:

لقد أظهرت اجتماعات الجولة السادسة للجنة الدستورية في جنيف خلال الأسبوع الماضي انخراطا جديا من قبل الفريق الوطني وتحلي أعضائه بروح التعاون والإيجابية وحرصهم على طرح مبادئ

دستورية تستجيب لطموحات الشعب السوري وحقوقه وتطلعاته في صون السيادة الوطنية والاستقلال وتحقيق الأمن والاستقرار والرفاه الاجتماعي والاقتصادي.

وفي هذا السياق، تؤكد الجمهورية العربية السورية مجددا التزامها بالحل السياسي القائم على الحوار الوطني السوري – السوري بملكية وقيادة سورية وأن الدستور شأن وطني سيادي سوري وأن اللجنة الدستورية سيدة نفسها. كما تشدد سورية على وجوب امتناع أي أطراف خارجية عن التدخل في عمل اللجنة الدستورية أو عرقلة عملها أو إفشاله من خلال محاولة فرض جداول زمنية مصطنعة أو خلاصات مسبقة لعملها، وبما يتسق مع احترام سيادة واستقلال سورية ووحدة وسلامة أراضيها التي أكدت عليها جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ببلدي.

إن العمل الإرهابي الجبان الذي وقع وسط العاصمة السورية دمشق صباح يوم الأربعاء، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر الجاري، عبر تفجير حافلة بعبوتين ناسفتين بالتزامن مع انعقاد أعمال اللجنة الدستورية، يمثل دليلا واضحا على مساعي التنظيمات الإرهابية ورعاتها الخارجيين لمنع التوصل إلى حل سياسي وإعاقة جهود الحكومة السورية لإعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع سورية. إن هذا التفجير الإرهابي، الذي أسفر عن وفاة ١٤ مدنيا ووقوع العديد من الإصابات في صفوف المارة، يهدف بوضوح إلى رفع معنويات الإرهابيين الذين ترعاهم قوات الاحتلال الأمريكي والتركي في إدلب والتنف ومناطق أخرى من الشمال السوري والذين يسقطون أمام الإنجازات التي يحققها الجيش العربي السوري وحلفاؤه.

إن من المؤسف والمستنكر عرقلة بعض الدول الغربية لاعتماد مجلس الأمن مشروع البيان الصحفي الذي بادر وفد الاتحاد الروسي إلى تقديمه لإدانة هذا الاعتداء الإرهابي. إن هذا النهج الغربي يعكس ازدواجية المعايير والمواقف العدائية لتلك الدول.

ومن المدان أيضا قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بتصعيد عدوانها الهستيري على سورية، سواء من خلال قصفها للمنطقة الجنوبية قبل يومين بعد إتمام المصالحات في درعا وإعادة الأمن والاستقرار إليها أو عدوانها الجوي الذي سبقه من منطقة التنف التي تسيطر عليها القوات الأمريكية أو اغتيالها للمناضل والنائب السابق في البرلمان السوري، مدحت صالح برشقات نيران قناص من الجانب المحتل من الجولان السوري، مما يثبت مجددا انخراط إسرائيل في زعزعة الأمن والاستقرار في سورية.

إن الجمهورية العربية السورية تؤكد تمسكها بمواصلة جهودها لتحرير أراضيها المحتلة ومكافحة الإرهاب بالتوازي مع جهودها السياسية وأن مثل هذه الاعتداءات والأعمال الإرهابية لن تثنيها عن مواصلة العمل لإعادة الأمن والاستقرار وتخليص شعبنا من كل المجموعات الإرهابية بمختلف مسمياتها.

وتطالب سورية مجلس الأمن بالاضطلاع بمسؤولياته لوقف الاعتداءات الإسرائيلية التي تهدد السلم والأمن في المنطقة وإلزام حكومات الدول المعروفة الراعية للإرهاب بالكف عن انتهاكاتها للقانون الدولي والامتثال التام لقرارات المجلس المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

لقد وجهتُ يوم أمس، نيابة عن حكومة بلدي، رسالتين متطابقتين إلى المجلس وإلى الأمين العام، تتضمنان موقف الحكومة السورية من تقريره عن الوضع الإنساني (S/2021/890). ونظرا لضيق الوقت، فإنني أدعو أعضاء المجلس إلى قراءة هاتين الرسالتين والوقوف على ملاحظاتنا المفصلة حول التقرير، لا سيما بعد ما تم الكشف عنه من أخطاء في النسب وإحصائيات الاستجابة لطلبات وكالات الأمم المتحدة والبيانات المغلوطة الواردة فيه ومطالبتنا بوجوب التحقيق فيها وتصحيحها ورد الاعتبار للحكومة السورية وضمان منع تكرارها.

لقد انقضى ما يزيد على ثلاثة أشهر ونصف على اتخاذ المجلس للقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) ولا تزال قوات الاحتلال التركي وأدواتها من التنظيمات الإرهابية تعرقل الوصول الإنساني من داخل سورية. إذ ما زالت ترفض حتى الآن وصول قافلة الأتارب التي وافقت عليها الحكومة السورية في شهر نيسان/أبريل من العام الماضي إلى

الشمال الغربي، ناهيك عن مواصلتها استخدام مياه الشرب كسلاح ضد المدنيين.

هذا، علاوة على وجود نية مبيتة لدى حكومات دول غربية لعدم احترام مضامين الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من منطوق القرار، إذ لا تزال تدأب على إحباط أي جهد لإحراز تقدم في الوصول من الداخل وتعزيز الأنشطة الإنسانية لتشمل مجالات الإنعاش المبكر وتعزيز الصمود، التي طالب القرار بتنفيذها والتي تندرج أيضا في إطار خطة الاستجابة الإنسانية.

إن الأمر لم يقتصر على ذلك فحسب، بل عرقلت نفس تلك الحكومات مرة أخرى اعتماد الإطار الاستراتيجي للتعاون بين الأمم المتحدة والحكومة السورية والذي يُمكِّن وكالات الأمم المتحدة من إعادة إطلاق البرامج والمشاريع التنموية في سورية ودعم جهود تحقيق التنمية المستدامة.

والسؤال المطروح هنا؛ كيف يمكن تصور تمديد مفاعيل هذا القرار في أواخر العام الجاري؟ وما الذي سيقوله الأمين العام في تقريره المضموني المطلوب تقديمه بموجب القرار؟ وهل يُعقل أن نسبة التمويل المخصص لمشاريع الإنعاش المبكر لا تتجاوز ٥ في المائة من إجمالي التعهدات؟

إن إمعان الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في استخدام التدابير القسرية لخنق السوريين بطريقة لاإنسانية وحرمانهم من احتياجاتهم الأساسية، من غذاء ودواء ورعاية صحية وكهرباء ووقود - لا سيما مع اقتراب فصل الشتاء - إلى جانب إضعاف القدرة على مواجهة جائحة كوفيد-١٩، يناقض كل ما يدعيانه من حرص إنساني ويفضح شعاراتهم الزائفة عن احترامهم لمبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة وجميع قرارات منظمتنا التي أكدت مرارا وتكرارا عدم قانونية هذه التدابير وانتهاكها لحقوق الإنسان، كما يتجاهل بشكل متعمد مناشدات الأمين العام وممثليه بهذا الخصوص. لهذا، فإن أية ادعاءات حول عدم وجود تأثيرات لهذه التدابير على حياة الشعب السوري هي مجرد تضليل لحجم الحقيقة. ختاما سيدي الرئيس، تجدد سورية مطالبتها بإنهاء الوجود اللاشرعي للقوات الأميركية والتركية على أراضي بلادي، ووقف ممارساتها العدوانية ونهبها للموارد الاقتصادية ولثروات البلاد. كما تطالب بالرفع الفوري وغير المشروط للتدابير القسرية الانفرادية المفروضة على الشعب السوري، وتشدد على أن الارتقاء بالوضع الإنساني يستلزم دعم جهود الدولة السورية في توفير الاحتياجات الإنسانية والخدمات الأساسية لجميع السوريين، ودفع تحقيق الأهداف الإنمائية وخلق الظروف المناسبة للعودة الكريمة والآمنة والطوعية للمهجرين واللاجئين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*) أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن وكيل الأمين العام غريفيث على تقديم إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات في الوقت المناسب. وأود أيضا أن أشكر السيدة الباروكي على إحاطتها.

بعد ١٠ سنوات من الفظائع، لا تزال سورية أكبر أزمة في مجال الحماية في العالم. ويعيش ١٢ مليون شخص في حالة من انعدام الأمن الغذائي. وقد استرعت هذه الحقيقة انتباهنا في يوم الأغذية العالمي؛ ومع ذلك، يجب أن تبقى حاضرة في أذهاننا كل يوم. ففي كل يوم، لا يستطيع أكثر من ٦٠ في المائة من السكان تأمين الحصول على الغذاء المأمون والكافي. وكل يوم يترنح ١,٨ مليون سوري إضافي على حافة الجوع. وكل يوم نتكلم عن أهمية حماية الشعب السوري، ولكن يجب أن نتخذ إجراءات.

فالأطفال الذين يعانون من سوء التغذية أكثر عرضة لمرض فيروس كورونا ويموتون بسبب أمراض مرتبطة بالفيروس. والحالة الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ تتدهور بسرعة، لا سيما في الشمال الغربي، حيث تهدد موجة ثانية من حالات مرض فيروس كورونا حياة المدنيين السوريين. وتشير آخر التقديرات إلى أن المستشفيات ومرافق الرعاية الصحية تفتقر إلى الإمدادات الحيوية المطلوبة ووصلت مستويات الإشغال فيها إلى ٩٣ في المائة. وعلى الرغم من الدعوات التي أُطلقت هنا في المقر من أجل تيسير إمكانية حصول الجميع

على اللقاحات، لم يتلق سوى ١,٨ في المائة من السكان في الشمال الغربي جرعة واحدة من اللقاح. والواقع أن نسبة ٠,٨ في المائة فقط من السكان قد تلقت الجرعة الثانية المطلوبة.

ومن الواضح أن معبر باب الهوى وآلية الأمم المتحدة عبر الحدود يشكلان قناة أساسية ومنقذة للحياة لملايين السوريين. وهناك حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى اللقاحات والمساعدات الإنسانية، حيث يتوقع أن تزداد الاحتياجات خلال موسم الشتاء المقبل. ولذلك، ندعو إلى توسيع نطاق المساعدة عبر الحدود.

وتركيا مستعدة للقيام بكل ما هو ضروري لدعم ذلك العمل الحيوي. وسنواصل أيضا دعم احتياجات ٩ ملايين سوري تحت حمايتنا. واسمحوا لي أن أذكر المجلس بأن جهودنا الهائلة من أجل تحقيق التنمية لهؤلاء الناس قد اعترف بها المجتمع الدولي بأسره على نطاق واسع. ولسنا بحاجة إلى تلقي دروس من الذين ينتهكون القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أيضا أن أضع الأمور في نصابها فيما يتعلق بمحطة مياه علوك. والأسباب الكامنة وراء هذه المشكلة معروفة جيدا، وهي ترد في تقارير الأمين العام. ومن الواضح أن كلا من حزب العمال الكردي (الكردستاني)/وحدات حماية الشعب والنظام السوري قد استغلا هذه الحالة مرارا وتكرارا في خططهما الخبيثة.

وبعد استكمال برنامج الأغذية العالمي لأول مهمة عبر خطوط التماس إلى مدينة سرمدا بمحافظة إدلب، نتوقع توزيع المواد الغذائية في الشمال الغربي دون تأخير. وينبغي لمجلس الأمن أن يدرك أن تلك المهمة المنقذة للحياة قد تمت في مواجهة مخاطر أمنية صارخة، مع استمرار الهجمات المتكررة التي يشنها نظام الأسد في سرمدا، مما أسفر عن خسائر مأساوية في صفوف المدنيين.

وهذا بالطبع جزء من الحسابات السياسية للنظام لعرقلة التقدم في إيصال المساعدات عبر خطوط التماس، وهو انتهاك مباشر للقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١). ومما يؤسف له للغاية أن النوايا الحسنة التي أظهرتها تلك العملية قد تلطخت بهجمات ارتكبها النظام.

وعلى المسار السياسي، سنواصل الضغط من أجل التوصل إلى حل سياسي دائم وموثوق به، بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويحظى المبعوث الخاص بيدرسن بدعمنا الثابت في جهوده الرامية إلى ضمان أن تسفر اللجنة الدستورية عن نتائج ملموسة.

و نعتقد أنه ينبغي لجميع الأطراف أن تتحد من أجل النهوض بعمل اللجنة باعتبارها الآلية الوحيدة في العملية السياسية. وكما لخص المبعوث الخاص، عقدت الجولة السادسة من مشاورات اللجنة الدستورية أخيرا في جنيف الأسبوع الماضي بعد تأخير طويل. وعلى الرغم من أن النظام السوري اعتمد نهجا بناء نسبيا في بداية الدورة، إلا أن التراجع اللاحق إلى موقفه المتصلب السابق كان مخيبا للآمال، على أقل تقدير.

وللأسف، لم تتضمن الجولة السادسة أي مداولات جادة بشأن الإصلاح الدستوري. وعلاوة على ذلك، وبسبب تعنت النظام، لم يتسن الاتفاق حتى على مواعيد الدورات التالية. وبعد عشر سنوات من النزاع، لا يمكننا أن ندع النظام يضيع هذه الفرصة. لقد حان الوقت لكي تحقق اللجنة الدستورية نتائج ملموسة بشأن ولايتها الأساسية. ومن الضروري أن يتوقف النظام عن تقويض عمل اللجنة. فالأمر ليس لعبة صفرية المجموع. ومن مصلحة جميع المعنيين، بمن فيهم النظام السوري، المشاركة بطريقة بناءة وموجهة نحو تحقيق النتائج.

ومن المفجع أنه بينما كانت الجولة السادسة من مشاورات اللجنة الدستورية جارية، استهدف النظام مناطق مدنية في منطقة أريحا في إدلب في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. وأسفر ذلك الهجوم الوحشي عن مقتل ١٣ شخصا، من بينهم أربعة أطفال. وندين جميع الهجمات، ولا سيما تلك التي تستهدف عرقلة العملية السياسية. وقد استهدف الأطفال والمعلمون في أريحا. وأكرر، تم استهداف الأطفال ومعلميهم.

ومن الواضح تماما أن النظام لا يسعى إلى مكافحة الإرهاب. فكل ما سعى إليه النظام هو قمع المدنيين السوريين وإخضاعهم. ويجب وقف انتهاكات وقف إطلاق النار من قبل النظام والجهات الداعمة له. ولا بد من حماية المدنيين. إذ لا ينبغي لأحد أن يشعر بأنه

مجبر على الفرار من منزله. وعلينا أن نتخذ جميع الخطوات اللازمة لتأمين العملية السياسية ودعم جهود حل النزاعات.

وبالإضافة إلى انتهاكات وقف إطلاق النار، لا يزال حزب العمال الكردي (الكردستاني)/وحدات حماية الشعب عاملا رئيسيا لزعزعة الاستقرار في الميدان. وتلك المنظمة الإرهابية وفرعها، ما يسمى بقوات سورية الديمقراطية، لا يتوانيان في استهداف المدنيين ومهاجمة تركيا. وقبل أسبوعين فقط، قتل ستة مدنيين سوريين نتيجة الهجوم بسيارة مفخخة الذي نفذ في عفرين. وتعيث تلك الجماعة الإرهابية فسادا في المنطقة وتمنع الأيزيديين السوريين في العراق والأكراد السوريين من العودة إلى ديارهم في سورية.

ولا تقتصر جرائمهم على الهجمات على السوريين. فقد حصدت الهجمات الإرهابية التي شنها حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب يومي ٧ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر أرواح ثلاثة من أفراد قوات الأمن التركية. وعلاوة على ذلك، تعرضت كاركامش، وهي منطقة في غازي عنتاب، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، للقصف بقذائف الهاون من المناطق الخاضعة لسيطرة قوات سورية الديمقراطية. ويأتي هذا الهجوم في أعقاب الصواريخ التي أطلقت على مناطق مدنية في كيليس، تركيا، في آذار/مارس الماضي.

ولا شك أن هذه المنظمة الإرهابية تستغل وجودها في سورية لاستهداف بلدي. ولا يمكن لأي دولة عضو أن تتسامح مع الهجمات المتعمدة التي تستهدف مواطنيها أو أراضيها، وبلدي ليس استثناء. ولن تلتزم تركيا الصمت في مواجهة تلك الهجمات العابرة للحدود. ونحن مصممون على تحييد هذا التهديد الإرهابي وسنواصل معركتنا الحازمة ضد حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب حيثما دعت الحاجة.

وفي الشهر الماضي، نشرت الأمم المتحدة أول حصيلة رسمية للقتلى منذ عام ٢٠١٤. وحددت فيها هوية ٣٥٠ ٢٠٩ أشخاص قتلوا في سورية. وقالت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ميشيل باشليه، إن هذا تقييم متحفظ يشير إلى الحد الأدنى لعدد المتوفين الذي يمكن التحقق منه. غير أنه تم التعرف على هؤلاء السوريين بأسمائهم الكاملة وتواريخ وفاتهم ومواقعهم في سورية. ومن الصواب إذن أن نقر بمقتل المدنيين السوريين الأبرياء ظلما وبلا مبرر وأن نحفظ لهم كرامتهم.

وتقع على عاتقنا في قاعة المجلس هذه المسؤولية عن محاسبة النظام. وكما ناقشنا خلال العقد الماضي، ارتكب نظام الأسد عددا لا يحصى من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. لقد خذل المجتمع الدولي هؤلاء السوريين. ولا يسعنا الآن ألا نسعى إلى المساءلة. فيجب علينا أن نتخذ إجراء عاجلا لإنهاء الإفلات من العقاب وإنقاذ السوريين الصامدين الذين نجوا من أفظع الأهوال والذين يتطلعون إلينا لحماية مستقبلهم.

وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل النظام السوري، أكرر: إن وجوده في هذه القاعة إهانة لملايين السوريين الذين عانوا من جرائم لا حصر لها على يد نظام الأسد. ولذلك فإنني لن أشرف ملاحظاته الوهمية بالرد عليها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام، على جهوده، لا سيما أثناء التحضير للجولة السادسة من اجتماعات اللجنة الدستورية وأثناءها.

ونرحب بالاجتماع المباشر الأول لرئيسي اللجنة لمناقشة طرائق عمل اللجنة وبرنامج عملها بشكل مباشر. فهذا في حد ذاته يدل على إحراز تقدم كبير ومشجع. وينطبق الشيء نفسه على المشاورات التي أجريت مع أعضاء اللجنة بشأن بعض المقترحات الموضوعية بشأن عناصر مشروع الدستور، التي جرت أيضا لأول مرة.

وكما تم التشديد في الاجتماع الأخير لممثلي صيغة أستانا مع السيد بيدرسن في جنيف، سنواصل حث رئيسي اللجنة على الانخراط البناء والعمل بروح المرونة والحلول التوفيقية. ونشدد مرة أخرى على

أنه يجب أن تواصل اللجنة عملها من دون أي تدخل أو ضغط خارجي. فمن شأن تحديد أي موعد نهائي مصطنع لاختتام أعمالها أو أي شروط أخرى من هذا القبيل أن يؤثر سلبا على عملها، وهو ما يجب بالتالي تجنبه. وفي نهاية المطاف، يجب كفالة أن تكون العملية سياسية بقيادة سورية وملكية سورية حقا، تيسرها الأمم المتحدة.

ويجب أيضا بذل جهود جادة في مجالات أخرى لكي يتم استكمال عمل اللجنة. فيجب وضع حد لاحتلال القوات الأجنبية لأجزاء من سورية. وبناء على ذلك، يجب على جميع القوات الأجنبية المحتلة وغير المدعوة مغادرة البلد من دون أي شرط مسبق أو مزيد من التأخير. ويجب على مجلس الأمن في هذا السياق أن يرقى إلى مستوى مسؤوليته وأن يجبر النظام الإسرائيلي على إنهاء احتلال الجولان السوري ووقف اعتداءاته على سورية فورا. إن عدوان النظام الإسرائيلي وتدابيره المزعزعة للاستقرار تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، وتظل تهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

فاغتيال مدحت الصالح، وهو مواطن سوري، داخل سورية على يد قناصة إسرائيليين من الجولان المحتل في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، من بين آخر تلك الممارسات المتهورة. إننا ندين بأشد العبارات هذا العمل الإجرامي وكذلك جميع انتهاكات سيادة سورية وسلامتها الإقليمية من قبل النظام الإسرائيلي، ونعيد تأكيد حق سورية الأصيل في الدفاع عن نفسها والرد في الزمان والمكان اللذين تختارهما.

كما ندين الهجوم الإرهابي الذي وقع في دمشق في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر وأودى بحياة ١٤ شخصا بريئا وجرح عدة أشخاص آخرين. ويؤكد هذا العمل الإرهابي مرة أخرى أن مكافحة جميع الجماعات الإرهابية يجب أن تستمر بلا هوادة.

كما نرفض الأنشطة الانفصالية أو مبادرات الحكم الذاتي غير المشروعة في سورية وندين أي جهود لدعمها.

وإذ نشير إلى الوضع الإنساني المتردي في سورية، يجب بذل المزيد من الجهود لتخفيف معاناة المحتاجين من الشعب السوري، بما في ذلك من خلال عدم تسييس المساعدات الإنسانية ودعم إعادة إعمار سورية. ونأمل كذلك أن يساعد النهج الإيجابي الذي اتخذته بعض البلدان مؤخرا على التعجيل بإعادة إعمار سورية وعودة المزيد من اللاجئين والمشردين. وندعو في هذا السياق إلى التنفيذ الكامل والفعال للقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، الذي أهاب مجلس الأمن من خلاله بجميع الدول الأعضاء، في الفقرة ٣ منه

”أن تستجيب باتخاذ خطوات عملية لتلبية الاحتياجات العاجلة للشعب السوري“.

ويمكن أن تكون إحدى هذه الخطوات العملية في الواقع رفع التدابير القسرية الأحادية الجانب المفروضة على سورية. فالجزاءات الأحادية الجانب التي تستخدم فحسب للعقاب الجماعي لسكان بلد بأكملهم، بكل المقاييس، غير قانونية وغير إنسانية. يجب رفعها عن جميع البلدان المستهدفة، بما فيها سورية، حيث لا تزيد الجزاءات من معاناة الشعب السوري فحسب، بل أيضا تؤثر تأثيرا سلبيا على أنشطة الأمم المتحدة وكذلك على أنشطة الوكالات الإنسانية الوطنية والدولية في ذلك البلد.

وكذلك ندعو إلى تخصيص المزيد من المساعدات الإنسانية للآلية العابرة لخطوط التماس وتعزيز شفافية الآلية العابرة للحدود وضمان أن تصل جميع المساعدات التي تدخل سورية من خلال تلك الآلية إلى المستفيدين الفعليين وعدم وقوعها في أيدي الجماعات الإرهابية.

ونكرر موقفنا المبدئي المتمثل في أن الأزمة السورية يجب تسويتها سلميا ووفقا لمبادئ القانون الدولي، ولا سيما احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية أو الخارجية وعدم التعرض لها والتسوية السلمية للمنازعات الدولية.

وستواصل جمهورية إيران الإسلامية دعمها لشعب وحكومة سورية لاستعادة وحدة بلدهما وسلامته الإقليمية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.